مقدمة الفصل الثالث

لقد وضع مجلس المعايير المحاسبية الدولية، معايير لإعداد التقارير المالية للمؤسسات تساعدها على الإفصاح عن المعلومات المالية بطريقة ملائمة وعادلة، وكما تسعى لوضع لغة اتصال مالي موحدة في الأسواق الدولية.

حيث انتهجت الجزائر سياسة الإصلاح المحاسبي لدعم سياسة اقتصاد السوق وذلك بوضع نظام محاسبي مالي يتوافق والمعايير المحاسبية الدولية، ولكن سرعان ما أقر مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB بوجود اختلاف في طبيعة مستخدمي المعايير المحاسبية الدولية، ووضع بذلك معيار خاص يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها غير قادرة على الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية الكاملة من جهة وتفوق احتياجاتها من جهة أخرى. في حين أن الجزائر طبقت نظام المحاسبي المالي بدون أن تراعي نسيج مؤسساتها، حيث تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيزا كبيرا من إجمالي المؤسسات ونظر لكونها المحرك الأساسي للاقتصاد، فتطبيق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد يشكل فرصة أمامها لكسر الحواجز الدولية والحصول على مصادر تمويل مختلفة ومواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة، ولكن قبل ذلك لابد من دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للتأكد من قدرتها على تطبيق هذا النوع من المعيار.

من خلال ما سبق، وعبر ثنايا الفصل، نحاول جاهدين التطرق إلى أهم عناصره كما يلي:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

المبحث الثاني: دراسة استبيانية لتقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية ؛

المبحث الثالث: دراسة لوجستية لتحديد العوامل المؤثرة على تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي في المؤسسات الجزائرية.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الاهتمام الذي يحظى به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعكس الأهمية التي يمثلها هذا القطاع في اقتصاديات العالم، إذ تراهن العديد من الدول خاصة النامية منها في تنمية اقتصادها من خلال هذا القطاع، حيث كان لسياسات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي اعتمدتها الجزائر خلال العشرية السابقة، دورا كبيرا في تطور هذا القطاع وزيادة مساهمته في متغيرات الاقتصاد الكلي الوطني.

المطلب الأول: طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد مر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعدة مراحل، ليصبح أداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للوطن، وذلك بالنظر لمزاياها وخصائصها، كتوفيرها لمناصب الشغل والمساهمة الفعالة في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية للوطن.

الفرع الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعود نشأة معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، كان الهدف المقصود من وراء هذه المؤسسات هو وضع سياسة لتطوير صناعة محلية تعود بالامتيازات و الفوائد إلى اقتصاديات البلد المستعمر، وبعد الاستقلال تم التركيز على الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي اعتمدت بشأنها سياسة اللامركزية ووضعها تحت إشراف الجماعات المحلية، لكن مع بداية الثمانينات تم وضع برامج وسياسات تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن بتسجيل اختلاف في التصور والمكانة التي يلعبها مثل هذا النوع من المؤسسات في عملية التنمية ولقد مر قطاع المؤسسات ص وم في الجزائر بوجهتين أساسيتين هما:[1]

- الأول كان ينظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع مكمل وتابع للقطاعات القاعدية وتشمل مرحلة السبعينيات؛
- الثاني ويرى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة وأسلوب بديل للصناعات التي كانت قائمة، وكأداة لعملية التنمية الاقتصادية.

1.الفترة بين 1967- 1980 : كان ينظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة وتكثيف الموجود، لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة، اما التابعة منها لقطاع الخاص فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار للعام[2] 1966 ،وموجهة حسب الأهداف العامة لعملية التنمية، واعتبرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكمل للقطاع العام الذي يرجع له الدور المحرك في سياسة البلاد الاقتصادية التنموية، وفي هذا الإطار جاءت أول محاولة لإعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تضمنه التقرير الخاص ببرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يرى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاج : مستقلة قانونيا "تشغل أقل من 500 عامل" تحقق رقم أعمال

---

[1] غدير أحمد سليمة ،مداخلة بعنوان :**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وافاق** ،الملتقى الوطني : واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،جامعة الواد ،الجزائر ،05-2013/05/06،ص3

[2] حيث أقر أهمية اعتماد المشاريع الخاصة من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات لكن سرعان ما حلت هذه اللجنة سنة1981 .

سنوي أقل من 15 مليون دج ويتطلب لإنشائها استثمارات أقل من 10 مليون دج –المؤسسات الخاصة ويفترض أن كل من رقم الأعمال والاستثمارات الثابتة يخضعان لعملية إعادة تقييم ابتداء من سنة 1972 بتطبيق معامل خطى5% .

2.1. فترة الثمانينيات: لم يتسن لبرامج تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة السابقة أن تحقق الأهداف المنوطة بها في إطار سياسة التصنيع العامة والمخططات التنموية، فقد ظلت أبعادها محدودة، ومساهمتها ضعيفة في الاقتصاد الوطني عموما، وبهذا ظهر تصور جديد للسياسة الاقتصادية يتجه أساسا نحو الانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد متفتح، فأصبح ينظر بذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه جديد وبديل، ومن هذا المنطلق أكد المخطط الخماسي الأول" 1980-1984"على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز الهامة المسجلة في العقدين السابقين .

3.1. الفترة ما بين 1990 إلى 2014: إن التوجهات المتبناة مع بداية عشرية التسعينات أخذت بتنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأهم فصل من فصولها، وذلك باتخاذ قرارات حاسمة في شأن القطاع الخاص، وقد ظهر ذلك جليا على مستوى السياسة العامة للتنمية المتبعة وأهدافها المؤكد عليها خاصة في أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية متوسطة الأمد"1990-1994"، وبرامج الحكومات المتعاقبة وقد تلخصت في جملة من الاقتراحات كان يهدف من خلالها إلى معالجة علاقة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستراتيجية الجديدة للتنمية، وذلك في ظل الإفرازات المتراكمة للمراحل السابقة:

- استحالة مواصلة الدولة للتدعيم المالي للاقتصاد؛
- الفشل في معالجة بعض الظواهر الاقتصادية، كالتبعية والتدهور المالي للمؤسسات؛
- عدم تحقيق التكامل الاقتصادي.

وقد اعتبرت فترة التسعينات الفترة الحقيقية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالشروع في تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو ويتطور فيه القطاع، وقد مست هذه التهيئة بصفة خاصة القطاعات التالية:[1]

- ✓ قانون الخوصصة والشراكة، فالأول يفتح بموجبه أعمال المؤسسات العمومية للقطاع الخاص، فصدر بشأنه قانون عام 1995ثم عدل بقانون آخر سنة1997 ، أما الثاني فكان أهمها اتفاقيات التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي وقع سنة1998 ؛
- ✓ النظام المصرفي من خلال الإجراءات المتخذة ابتداء من العام 1992 الهادفة إلى تحرير عمل البنوك، وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص وتخفيض أسعار الفائدة ابتداء من العام 1998؛
- ✓ التشريعات الجبائية شهدت تعديلات من خلال قوانين المالية لسنوات 1992-1997-1998 حيث تضمنت امتيازات لإنشاء مؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدابير تشجيعية من خلال تقديمها لإعفاءات كلية وجزئية؛

[1] غدير أحمد سليمة، مرجع **سبق ذكره**، ص4.

- ✓ السياسة الجمركية التي أبدت من جانبها تجاوبا وذلك في إطار تحرر التجارة الخارجية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وتسهيل المعاملات المالية وفتح السوق الجزائرية على الخارج للقطاع الخاص؛
- ✓ إنشاء سوق مالية(بورصة) لتبادل الأوراق المالية وذلك سنة 1993؛
- ✓ إنشاء مصالح وزارة منتدبة لدى وزارة الاقتصاد سنة 1992 إلى تنصيب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية 1994 بكافة الصلاحيات؛
- ✓ إصدار قانون النقد والقرض في 04 أفريل 1990 خاص بتنظيم الاستثمار، والذي كان يهدف إلى تنظيم قطاع النقد والقرض بتوجيه عمل البنوك وإعادة تحديد دور البنك المركزي بالإضافة إلى تشجيعه للاستثمار الأجنبي (في كل المجالات) إضافة إلى منحه المساواة في المعاملات بين المؤسسات العمومية والخاصة وإعطاء الأولوية الأكبر للمشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاستقرار "المادة 183"؛
- ✓ إصدار قانون مستقل لتوجيه الاستثمار وهو قانون سنة 1993، وعلى إثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار، حيث تم تجميع كل المصالح في شباك واحد سمي بوكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات؛
- ✓ وفي ظل هذه التحولات العميقة التي شهدتها الدولة الجزائرية جاء النص التشريعي في شكل قانون رقم 18/01يترجم بصدق إرادة الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة، كما أنه يحدد معالم استراتيجية مستقبلية للنهوض بالقطاع من خلال تعريف الواضح في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة سنة2001.
- ✓ تقديم تسهيلات انطلاقا من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أقرت الحكومة الجزائرية عدة تسهيلات مالية وإجراءات لتنويع العروض المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية لتطوير اليقظة الاقتصادية والتكنولوجية وبالتالي ضمان أفضل تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [1]
- ✓ كما اعتمدت الحكومة الجزائرية هدف ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع قطاع خارج المحروقات بإنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة وتأهيل20 ألف مؤسسة من هذا النوع من المؤسسات عبر المخطط الخماسي "2010 -2014".

[1] شريف بو قصبة، علي بو عبد الله، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05- 2013/05/06، ص ص7-8، المحملة من الموقع :http://www.univ-eloued.dz/en/stock/com-ges-eco/pdf/33.pdf ،يوم 21.05.2015،على الساعة 15:00.

الفرع الثاني: الواقع التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالنظر إلى الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف السلطات العمومية فإنها عملت على مساندتها ودعمها بتوفير هيئات مختلفة، من أهمها:

1. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشئت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم94 - 211 المؤرخ في 18 جويلية 1994 والتي حددت أهدافها بداية بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم وسعت صلاحياتها طبقا للمرسوم رقم2000 -190 المؤرخ في 11 جويلية 2000 والذي يحدد صلاحيات ومهام وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة حسب المادة 01 من المرسوم "يتولى وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في إطار سياسة الحكومة وبرنامج عملها إعداد عناصر السياسة الوطنية في ميدان المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة واقتراحها وتنفيذها".[1]

ثم أدرج هذا القطاع مع الاستثمار حتى يصبح هناك تكامل بينهما لتصبح باسم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار. بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي2010 ،لكن الملاحظ أن عدم استمرار هذه المؤسسات في إطار هيئة مختصة ودائمة وتغييرها بتغيير الحكومات، قد يكون عائقا أمام تنفيذ البرامج والسياسات وتطويرها وبالتالي دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغبة المطلوبة.

2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: أحدثت الوكالة في إطار الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تستمر فيها الدولة من أجل توفير المناخ الاستثماري الملائم، وكانت تدعى في الأصل الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار"APSI " من سنة 1993إلى غاية سنة 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار"ANDI" و أ وكلت لها مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار، كما رافق ذلك تطوير مؤسساتي وتنظيمي في هذه الوكالة، يتمثل أساسافي الآتي[2]:

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار وهو هيئة يرأسها رئيس الحكومة، مكلفة باستراتيجيات وأولويات التطوير؛
- إنشاء هياكل للوكالة تساهم في التنمية الجهوية وتبسيط عمل الاستثمار؛
- مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار؛
- مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار؛
- تخفيض آجال الرد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة؛
- تبسيط إجراءات الحصول على المزايا؛
- تخفيف ملفات طلب المزايا.

---

[1] الجريدة الرسمية رقم 42 لسنة2000 ،المرسوم التنفيذي رقم 2000-191،
المحملة من الموقع: http://www.joradp.dz/FTP/Jo-Arabe/2000/A2000042.pdf ،يوم :01.06.2015،على الساعة 21.00.

[2] http://www.andi.dz./index.php/ar/a-propos Consulte le 01.02.2016 à 20.00.

إذا تعتبر الوكالة إطارا تنظيميا مشجعا على الاستثمار، بحيث يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من خلاله بعدة مزايا، كالإعفاء من الرسوم الجمركية أو من الرسم على القيمة المضافة للسلع المرتبطة مباشرة بالاستثمار، أو من بعض مزايا الاستغلال لمدة 03 سنوات كالإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

3. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم05 -165 المؤرخ في 03 ماي 2005 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تعمل تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولها عدة مهام، نذكر منها ما يلي:[1]

- تنفيذ استراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة ترقية خبرتها واستشارتها؛
- متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط؛
- إنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاط الاقتصادية؛
- جمع واستغلال ونشر المعلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية والاستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات وقد أنشئت سنة 1996، ولها فروع جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة وتقوم الوكالة الوطنية بالمهام التالية[2]:

- تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل ؛
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و منها التخفيضات في نسب الفوائد ؛
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود لدفتر الشروط ؛
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم؛
- تقديم الاستثمارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض؛
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب الما لي لتمويل المشاريع وانجازها؛
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيز وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم.

---

[1] قريشي محمد الصغير، **واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الجنوب الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ،2013،ص 166.

[2] صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي الاشكاليات والافاق، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جمهورية مصر، 2004، ص ص:32-33.

5. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 هدفه ضمان القروض للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتولى الصندوق ما يلي[1]:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات المتعلقة بـ انشاء المؤسسات واعادة تجهيزها وتوسيعها؛
- تسيير الموارد الموضوعة تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها ؛
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضمان الاستشارة والمساعدة لقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمان الصندوق.

6. صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة: أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004 وهو بمنزلة آلية جديدة لضمان مخاطر القروض المصغرة، إذ يختص بضمان القروض التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85 % من الديون وفوائدها في حالة فشل المشروع الممول، كما أنها تؤدي دورا كبيرا في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها مصدرا مهما من مصادر التمويل ومجموعة من صناديق أخرى، تسهم كلها في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها بفضل الدراسات المقدمة، والمتابعة المستمرة لنشاطاتها .[2]

المطلب الثاني: البيئة المحيطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للإحاطة الجيدة بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لابد من دراستها استنادا للبيئة التي تعمل فيها من أجل الوقوف على الظروف التي تميزها في الجزائر عن غيرها من الدول، وبالتالي محاولة تقييمها في ظل الواقع المميز للمحيط الذي تنشط فيه.

الفرع الأول :أشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول بأنها في أغلب الأحيان هي عبارة عن مؤسسات عائلية يطغى عليها أسلوب الإدارة الفردية، وبذلك فإنها تفتقد بوجه عام إلى الهيكلة المثلى التي تساعدها على التعامل الحديث مع عالم الأعمال بالسلاسة والشفافية المطلوبة، ويزيد من توتر علاقاتها مع الإدارة الضريبية والمؤسسات التي تسهر على حقوق العمال والمحافظة على البيئة. وعليه نذكر الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كالتالي :

1. المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية" مهن حرة".

---

[1] محمد زيدان، **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع ،2011، ص ص:126-127.

[2] علوني عمار، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10 سنة 2010، ص.1

2. المؤسسات العامة : وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. الصناعات التقليدية :وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة حرفية وقد حدث تعديل وزاري فانتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة بذلك تكون قد خرجت من الإحصاء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك ابتداء من سنة 2010 ، حيث عوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي.

الفرع الثاني: القواعد الإجرائية "الادرية والقانونية "

يتسم المحيط التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعراقيل إدارية تتمثل خاصة في تعقد القوانين والإجراءات التنظيمية، قلة الإحاطة بالقوانين السارية وعدم الشفافية واحترام النصوص، الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة في معظمها تسيير مصالحها، خاصة ما تعلق بشؤونها المالية والإداري مما يشكل عائقا في تطورها وتحسين مردوديتها. حيث تعتمد أكثر من95% من المؤسسات الجزائرية على الطرق التقليدية في تسيير، حيث أن 50 %من المؤسسات النشطة بالجزائر، تعلن عن إفلاسها وتخرج من السوق قبل خمس سنوات من إنشائها[1]، وذلك بسبب ضعفها الاقتصادي والتكنولوجي الذي يفتقر إلى اليقظة الاستراتيجية التي تُعتبر ضرورة حتمية للمؤسسة، باعتبارها تساهم بشكل أساسي في بقائها على قيد الحياة. كما أن الهدف الأساسي من وراء إنشاء مؤسسة هو مدى استمرار نشاطها في السوق وليس فقط زيادة عددها وتكاثرها.

فالبيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الاتصال بها مما يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطء العمليات ونقص الإعلام، وكذا ازدواجية الوثائق المطلوبة[2]، إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بحاجة كبيرة إلى التأطير والتوجيه والاستثمار، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار بأن هذه المؤسسات لا يمكن لها القيام بمفردها هذه التحولات، بحكم حجمها وقدرتها المالية والتنظيمية المحدودة التي تجعلها بحاجة ماسة إلى دعم كل المستويات.

الفرق الثالث: الافتقار إلى الثقافة المحاسبية والجبائية

ضعف الثقافة المحاسبية والجبائية لدى أصحاب هذه المؤسسات وعدم الرغبة في تنظيم الأمور المحاسبية باعتبارها أداة في يد الدولة لفرض الضريبة التي تمثل هي الأخرى أداة قمع تمارسها الدولة عليهم، بالرغم من الإجراءات التي اتخذت من أجل تخفيف الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمازال المستثمر في هذا القطاع يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على الأرباح ومن الاشتراكات المفروضة على أرباب العمل. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما لا تكون على علم

---

[1] أمال مهاوة ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 106.

[2] سليمان ناصر، عواطف محسن، **مداخلة بعنوان : قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، المعوقات والحلول**، الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة،، جامعة المسيلة ، بالجزائر،28-2014/10/29، ص10.

بوجود اعفاءات ضريبة التي تبدأ من مرحلة الانشاء إلى غاية مرحلة الاستغلال فتعفى من IRG و TAP لمدة ثلاث سنوات وترتفع هذه المدة في المناطق الواجب ترقيتها وهي تمنراست, اليزي, تندوف, ادرار, بشار. اذا كانت المؤسسات تابعة لإحدى وكالات الدعم.[1]

الفرع الرابع : عوائق مختلفة

لا ريب أن ما حققته المجتمعات المتقدمة من اتجاهات ورقي يعود إلى ما توصلت إليه من نهضة وتطور علمي إذ بفضل المعرفة العلمية والتكنولوجية تحقق لها الكثير من الانجازات، وجدير بالذكر هنا، أن إدارة المشاريع والأنشطة الاقتصادية والتجارية استقرت على قواعد مستوحاة من العلوم المختلفة، وإن كنا نلاحظ هنا أن نصيب المؤسسات الصغيرة ضعيف لدرجة لا يكاد يذكر، ومن ثم فلا مناقض من إيجاد أداة تمكن من تنظيم دخول الفكر المؤسسي إلى هذا النوع من المؤسسات[2]حيث تتعرض في الجزائر لعدة عوائق مختلفة منها ما يفرزها محيطها الداخلي وأخرى نابحة عن محيطها الخارجي وسنذكر منها:[3]

- نقص تمويل الجهاز الإنتاجي من جراء الانفتاح الاقتصادي، خاصة بالمواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج والتي كانت تضمن استيرادها المؤسسات العمومية باحتكارها للتجارة الخارجية؛
- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنماط تسيير لا تتماشى ومتطلبات الاقتصاد التنافسي، حيث تشكل الجودة الشرط الأساسي للنشاط الاقتصادي فنجد مثلا أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تفرق بين الحساب البنكي الشخصي للمسير المالك وحساب الشركة مما ينجر عنه الخلط في النفقات المنزلية ونفقات المؤسسة، وزيادة على ذلك تطبق تلك المؤسسات محاسبة تقليدية لا تقوم بإجراء عمليات الجرد الدوري؛
- عدم فعالية أساليب التكوين وخاصة في ميدان التقنيات الحديثة للتسيير واقتصاد السوق وإدارة الأعمال وتسيير المنتوج وكذا تقنيات البيع والتصدير؛
- نمو وتطور القطاع غير الرسمي والمتمثل في أنشطة كثيرة كالسوق الموازية والمداخيل الطفيلية؛
- ضعف تكيف المنظومة المالية المحلية مع متطلبات المحيط والقضاء الاقتصادي الجديد، فعلى الرغم من الحديث عن إجراءات دعم مالي وتشجيع وتحفيز الاستثمار والشراكة، فإن الواقع يشير إلى خلاف ذلك، حيث يعكس اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي؛
- غياب المعلومة الحقيقية الاقتصادية والتجارية يتمثل هذا في:[4]

---

[1] قسومة لزهاري وديدي كمال ،مداخلة بعنوان: **البيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر**، الملتقى الوطني : واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،جامعة الواد ،الجزائر ،05-2013/05/06،ص10.

[2] شريف غياط، محمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة جامعة دمشق، للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد24 ، العدد الأول، 2008، ص139.

[3] سليمان ناصر و عواطف محسن، **مرجع سابق ذكره**، ص13.

[4] سليمان ناصر و عواطف محسن ،**مرجع سبق ذكره** ، ص13.

- ✓ بنك معطيات إحصائية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات؛
- ✓ معطيات عن السوق الوطنية والجهوية والمحلية وحتى الخارجية؛
- ✓ معلومات عن التطبيقات التجارية؛
- ✓ ضعف استعمال الأنترنت في ميدان عالم الأعمال.

المطلب الثالث :الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في التنمية في الجزائر وذلك من خلال مجموعة من الاعتبارات التي تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ونسب توفر عوامل الإنتاج والتوزيع المكاني للسكان، والنشاط الاقتصادي.

الفرع الأول : برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[1]

في إطار برامج التنمية الشاملة المعتمدة 2001-2014 أقرت الحكومة الجزائرية برامج هامة لترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان لها الأثر على هاته الأخيرة، فخلال الفترة "2002-2009" شهد هذا القطاع معدل نمو بلغ 9%سنويا وهذا راجع إلى سياسة الدولة في تشجيع هذا النوع من المؤسسات لا سيما المخطط الخماسي 2005 -2009 الذي كان يهدف إلى إنشاء 100 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، حيث قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات لتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التعاون الدولي: تبنت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية مشروع خاص بتأهيل هذه المؤسسات بالتعاون مع الاتحاد الأوربي، تجسد أساس هذا التعاون في برنامج ميدا، والذي يعتبر الأداة الأساسية التي اعتمدها الاتحاد الأوربي لتفعيل الشراكة أورو متوسطة، وفي هذا الشأن تم تخصيص ما لا يقل عن 66445000 أورو كغلاف مالي لتطبيق برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منه 57 مليون أورو ممول من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم البرنامج والمبلغ المتبقي على عاتق الجزائر الذي بدأ تطبيقه منذ أكتوبر 2000 ومدة صلاحية البرنامج 05 سنوات.

2. برنامج الهيئة التقنية الألمانية: ينبثق هذا البرنامج عن تعاون جزائري ألماني في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية ويهدف إلى الرفع من تنافسية المؤسسات وتأهيلها لاقتحام الأسواق الأجنبية والتكوين في مجال التسيير.

3.التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية: في إطار التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية تم منح المساعدة المالية لترفيه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ويهدف هذا التعاون إلى المساهمة في تقوية وتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدماجها في الاقتصاد الوطني وتحسين محيطها.

---

[1] عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، مداخلة بعنوان: **الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر**، الملتقى الوطني : واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الواد، الجزائر، 05-2013/05/06، ص ص 3-4.

4. التعاون الدولي الثنائي: هناك العديد من برامج التعاون الثنائي وخاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفرنسا، ايطاليا ،تركيا ،اسبانيا ،كندا، وتجلى أبرز صور هذا التعاون:

- في إطار التعاون الجزائري الفرنسي تم إبرام اتفاق مع الجمعية الدائمة لغرف الحرف بفرنسا لتكوين 48 منشطا اقتصاديا، ويتم التحضير لمشروع تعاون المجلس الجهوي home.R Alpes مع مجموعة من ولايات الشرق الجزائري (سطيف، عنابة، قسنطينة)؛
- حيث يتم الاتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الايطالية للنشاطات المنتجة يوم 18 أفريل 2002 بالجزائر لتقديم مساعدة تقنية لتدعيم هياكل الدعم الموجودة (إنشاء مشاتل، مراكز التسهيل وآليات مالية حديثة.

الفرع الثاني : تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جزءا هاما من النسيج الاقتصادي وذلك بسبب الخصائص والإمكانيات التي يتمتع بها هذا النوع من المؤسسات وبسبب الدور الكبير والبارز الذي تؤديه في بناء اقتصاد الدولة من خلال تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والتي يمكن قياسها من خلال نسبة توفر مناصب الشغل والمساهمة وتحقيق القيمة المضافة بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تؤديه مجال ترقية الصادرات ومساهمتها في التنمية المحلية حيث تذكر الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أعلى هيئة مشرفة على هذه المؤسسات، أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف تطورا ت مهما منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية، بحيث ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 925 103 مؤسسة في سنة1992إلى 816 777 مؤسسة في سنة 2013 أي بنسبة زيادة13.36% ويتعلق الأمر بالمؤسسات الصغيرةوالمتوسطة الخاصة والعمومية كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (8):تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2013

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2013	%
المؤسسات الخاصة		**99.93**
المؤسسات الخاصة (أشخاص معنوية)	459 414	59,06
المؤسسات الخاصة (أشخاص طبيعية)	142 169	18,28
النشاطات الحرفية	175 676	22,59
المؤسسات العامة		**0,07**
أشخاص معنوية	775	0,07
المجموع	**777 816**	**100**

المصدر: Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement Bulletin d'information statistique de la PME 2014, n ° 24 , Données du 2eme semestre 2013Avril 2014, p 8.

إن الاتساع المتزايد لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة إلى أخرى مؤشر على مدى الاهتمام بهذه المؤسسات بمختلف أشكالها كقطاع فعال اقتصادي واجتماعي، ونتيجة للتحولات التي عرفتها الساحة الاقتصادية الجزائرية تقّلص عدد

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بسبب تغير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العمومي فأصبحت تمّثل نسبة 0.07% فقط من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما النسبة الغالبة فهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للأشخاص الطبيعية أو المعنوية وتصل إلى نسبة99.93 %.

1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المساهمين في خلق فرص الشغل وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تشغل حسب بعض الإحصائيات الرسمية الأعداد المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (9): مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2004-2013

المؤسسات ص و م / السنوات	عدد السكان المشتغلين	مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
		المؤسسات الخاصة – صناعة تقليدية–	المؤسسات العمومية	المجموع	مساهمة الم ص و م في التشغيل
2004	7798412	766678	71826	838504	% 10.75
2005	9492508	1081573	76283	1157856	%12.20
2006	10109645	1190986	61661	1252647	% 12.39
2007	9968906	1298253	57146	1355399	% 13.60
2008	10315000	1487423	52786	1540209	% 14.93
2009	10544000	1494949	51635	1546584	% 14.67
2010	10812000	577030	48656	1625686	% 15.04
2011	10661000	1676111	48086	1724197	% 16.17
2012	11423000	1800742	47375	1848117	% 16.18
2013	11964000	1869363	46132	1915495	-

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على [1]

[1] - Bulletin d'information statistique de la PME 2013, n ° 23 , Données du 1er semestre 2013, novembre 2013,op.cit, p 10.

-Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement Bulletin d'information statistique de la PME 2010 , n ° 18 , p 12.

– كربالي بغداد، دليمي مصطفى، مداخلة: **دور القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل**، الملتقى الوطني الثالث حول " سياسات التشغيل في إطار سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر "2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التجارية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة ،الجزائر ، يوم 02-2014/12/03، ص:17.

من خلال الجدول السابق والذي يوضح تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما بين 2004 إلى السداسي الأول من سنة2013 ان عدد مناصب الشغل تطور بحوالي وآلاف منصب بين 2004-2012 بنسبة تقدر بأكثر من54%هذا التطور استمر حتى سنة2013حيث بعدما كان عدد السكان المشتغلين 1124300في 2012 أصبح 11964000في السداسي الأول من 2013.

وهذا التطور في التعداد مناصب الشغل كان بنسبة كبيرة في المؤسسات الخاصة والذي يعرف تزايدا من سنة إلى أخرى حيث ارتفع بين سنة2004و2012 بحوالي مليون و34 الف أي ما يعادل 57%وعلى عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيلاحظ عامة عرفت تراجعا نسبيا في مستويات التشغيل بلغ أكثر من 24 ألف أي بنسبة إنخفاض34 وهذا راجع إلى الإجراءات التي فرضتها عملية الخوصصة.

2.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات: باعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو من القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر فهو بطبيعة الحال يعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام دون النظر إلى قطاع المحروقات باعتباره القطاع الأول في الاقتصاد الوطني دون منافس ويوضح الجدول الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال المدة الممتدة ما بين 2004 و2011.

–زميت الخير، " **مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقع التجربة الجزائرية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة – الجزائر–، 2014 -2015،ص 137.

جدول رقم(10): تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات لقطاع المؤسسات الصغير ة والمتوسطة من 2004 إلى2011

الطابع القانوني	2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011	
	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة
نسبة القطاع العام	22,9	550,6	21,8	598,65	21,59	651	20,44	704,05	19,2	749,86	16,2	686,59	16,41	816,8	15,02	827,53	15,23	923,34
نسبة القطاع الخاص	77,1	1884,2	78,2	2146,75	78,41	2364,5	79,56	2740,06	80,8	3153,77	83,8	3551,33	83,59	4162,02	84,98	4681,68	84,77	5137,46
المجموع	100	**2434,8**	100	**2745,4**	100	**3015,5**	100	**3444,11**	100	**3903,63**	100	**4237,92**	100	**4978,82**	100	**5509,21**	100	**6060,8**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،**مرجع سبق ذكره،ص25.**

يعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع الوسطية المستهلكة في ذلك الإنتاج، ويشمل الناتج الداخلي الخام"PIB" على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترو معينة، سواء باستخدام وسائل الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب.

ومن الجدول نلاحظ أن القطاع الخاص المكون أساسا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل نسبة كبيرة بلغت 84.7 % من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، وهو مؤشر لمدى الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، إن توسيع عدد الاستثمارات الخاصة يعد أمرا ضروريا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بتوفير الدعم اللازم والتمويل.

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة :يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المنتجة المضافة باختلاف طبيعتها القانونية ومجالات نشاطها ويمكن تبيان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في القيمة المضافة حسب مجال النشاط في الجدول التالي:

جدول رقم(11) : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة 2004 الى2011

الشكل القانوني	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الزراعة	578.8	579.72	639.63	704.19	711.75	926.37	1015.19	1173.71
البناء والاشغال	458.67	505.42	610.07	732.71	869.99	1000.05	1071.75	1262.57
النقل والمواصلات	503.87	597.78	765.23	830.07	863.57	914.36	988.03	1049.77
الخدمات المؤسسة	50.69	57.23	62.36	71.71	84.04	98.58	122.37	137.59
الفندقة والاطعام	62.64	69.62	80.75	91.18	91.18	105.45	114.39	121.43
الصناعة الغذائية	119.24	126.48	6 134.9	152.13	164.16	187.55	197.53	231.85
صناعة الجلود	2.68	2.72	2.55	2.38	2.53	2.55	2.59	2.60
التجارة والتوزيع	607.05	668.13	717.96	833	10003.2	1151.62	1279.47	1444.63

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **مرجع سبق ذكره** ،ص25.

نلاحظ من الجدول السابق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق قيمة مضافة خاصة أو عامة وهي في تزايد من سنة إلى أخرى وذلك في معظم فر وع النشاط كالزراعة البناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات الصناعية الغذائية بينما لا تساهم باقي الفروع كالفندقة والإطعام وخدمات المؤسسات وصناعة الجلد ومن خلال كل ماسبق ذكره يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تؤدي دورا لا بأس به في الاقتصاد الوطني وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص.

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات بل أنها ساهمت في إحداث فائض من ميزان المدفوعات للكثير من الدول. كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.[1] يتحقق ذلك من خلال وجود تنافسية ما بين مختلف المؤسسات.

[1] ربيعة بركات، سعيدة دوباخ، **مداخلة بعنوان :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية–حالة الجزائر–**، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر ، جامعة أمحمد بوقره بومرداس،18-2011/05/19،ص4.

فالجزائر تحتل الرتبة 86 ضمن ترتيب الدول العربية(139 دولة) في مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد كحافز لانتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة بشكل عام.

الجدول رقم(12) : مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان		2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات خارج المحروقات	القيمة	763	788	907	1066	1190	1937	1047	1619	2149	2187	2175
	نسبة التغيير	3,95	1,27	15,1	17,53	11,63	62,77	-45,9	54,63	32,73	1,76	3,23
	المساهمة في الصادرات الكلية	3,1	2,48	1,97	2,01	1,99	2,24	2,4	2,86	2,93	2,96	3,28
الواردات		13535	18199	20357	21005	27430	39479	39103	40212	46453	46801	54850

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **مرجع سبق ذكره**،ص28.

من خلال مقارنة الصادرات خارج المحروقات والواردات للقطاع الخاص خلال الفترة 2001-2013 نلاحظ أن الواردات أكبر بكثير من نظيرتها للصادرات خارج المحروقات. حيث لم تتعدى نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الكلي نسبة 3.9% [1] مما يدل اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات.

وعليه بالرغم من مختلف الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص إلا أن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات يبقى ضعيف مما يستوجب بذل الكثير من الجهود للحاق دول العالم. أي ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات.

4.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية: تعتبر هذه المؤسسات الأسلوب المفيد في إقامة تنمية محلية يفضل سهولة تكييفها مع محيط هذه المناطق إلا أنها تقوم على مشاريع لا تتطلب استثمارات كبيرة واعتمادها على كثافة أكبر في اليد العاملة تساعد هذه المناطق على حل مشكلة البطالة، ويمكن اعتماد هذه المؤسسات في التنمية المحلية بالاعتماد على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مباشرة أو بالاعتماد على المؤسسات الكبيرة، والتي تقوم بفتح فروع تابعة لها في هذه المناطق مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكل المعلومات التي سنعرضها في الجداول الموالية متعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

[1] وكالة الانباء الجزائرية ،**احصائيات التجارة الخارجية** ،2013،ص3. المحملة من الموقع :
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers13/commercextrieur2013ar.pdf تاريخ الاطلاع :01.12.15 على الساعة 21:00.

الجدول رقم(14) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية

الجهات	2012	حركية عام 2013				2013
		إنشاء	الشطب	إعادة إنشاء	التطور	
الشمال	288 259	28 128	5 793	5 770	28 105	316 364
الهضاب العليا	94 383	7 875	1 443	1 718	8 150	102 533
الجنوب	37 475	3 352	1 013	703	3 042	40 517
المجموع	**420 117**	**393 55**	**8 249**	**8 191**	**39 297**	**459 414**

المصدر: Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement Bulletin d'information statistique de la PME 2014,**op.cit** , p 21.

تعتمد التنمية المحلية بالدرجة الأولى على استعمال الموارد المحلية وتثمينها، وبالتالي فمدى انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعكس مدى مساهمتها في التنمية المحلية،ونلاحظ من الجدول عدم وجود توازن في توزيع المؤسسات عبر الوطن خلال سنوات الفترة المدروسة، إذ نلاحظ التمركز المكثف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمركزها في شمال الوطن، في حين تحتل الهضاب العليا المرتبة الثانية، يليها الجنوب ثم الجنوب الكبير. وإن عدم هذا التوازن قد يمثل خطرا كبيرا على تحقيق التنمية الجهوية.

المطلب الرابع : الأفاق المستقبلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانهيار أسعار البترول قد أثر على القدرات المالية للجزائر، مما تطلب التوفيق بين الطلب المالي الخاص لتنفيذ العمليات المسجلة في إطار البرنامج الاستثمارية المرتقبة وتقلص الموارد المالية ، الا أن الجزائر تسعى للخروج من هذه الازمة بتعزيز القاعدة الصناعية عن طريق ترقية الإنتاج الوطني وحمايته، وترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة انتشار أجهزة وهياكل قطاع الصناعة عبر الوطن مع تحديثه من أجل تحقيق فعّالية تسمح بإرساء شروط المنافسة وبناء أرضية خصبة لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

الفرع الأول: إعداد قانون توجيهي جديد لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شرع وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في صياغة قانون توجيهي جديد خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف تلبية كل الانشغالات الخاصة بهذه المؤسسات في إطار هذا القانون الذي سيعدل ويتمم القانون 01-18 الصادر في 2001 و المتضمن لقانون توجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوف تتم إعادة تكييف الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك حتى تقوم بمهامها على أكمل وجه. ويأتي شروع في إصدار القانون بعد النتائج المتباينة لعملية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي انطلقت عليا في 2012 و التي لم تحقق

أهدافها المرجوة، سوف لن يعطي إطارا أفضل لخلق مؤسسات صغيرة و متوسطة و تنميتها فحسب بل أنه سيحميها و يقلل من معدل زوالها في الجزائر والذي يبقى في مستوى مرتفع. إلا أن هذا مشروع تغيير القانون التوجيهي مزال حبر على ورق ولم يتم مناقشته بعد.[1]

الفرع الثاني : إنشاء قسم خاص في بورصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتزم بورصة الجزائر اعتماد إجراءات تسهيلية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتمكينها من تنويع مصادر تمويلها و توسيع حصتها بالبورصة إلى فاعلين آخرين، في إطار الاستجابة لحرص السلطات العمومية على تنويع سبل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستعمل بورصة الجزائر على إنشاء قسم بالبورصة مخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الذي سيكون عمليا في بداية 2016، حيث فتحت بورصة الجزائر لأول مرة منذ تفعيلها قبل 15 سنة، أبوابها أمام المؤسسات وحتى الجمهور العريض، معلنة عن برنامج ضخم لرفع رقم أعمالها إلى مليار دولار بنهاية السنة الجارية، وبلوغ أزيد من ملياري دولار في ظرف 3 سنوات، لتتفوق بذلك حتى على البورصة التونسية، وهي من أنشط البورصات في إفريقيا.

لكن الشروط التي تفرضها تعتبر شروط الإدراج في السوق الرئيسية صارمة نوعاً ما و عادة لا تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلات اللازمة لتلبيتها، رغم إدراج بعض التعديلات التنظيمية خلال سنة 2012 على تلك الشروط حيث تميّزت بتخفيفها.[2]

الفرع الثالث : تفعيل البرنامج الخماسي 2015-2019

ظهرت في الجريدة الرسمية رقم 78 المؤرخة في 31 ديسمبر 2014 ، التسمية الجديدة للبرنامج الخماسي في المادة 121 "صندوق تسيير الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي"2015-2019" ، حيث لقيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حصة من هذا البرنامج الذي قد يشكل تنفيذه قفزة نوعية لهذا القطاع ،حيث كانت سنة 2015 منعرجا بالنسبة للاقتصاد الوطني كونها تمثل السنة الأولى من المخطط الخماسي الجديد موازاة مع وضع الأليات اللازمة لدعم وتعزيز النمو، خاصة من خلال اعادة هيكلة القطاع العمومي التجاري الصناعي وتعديل قانون الاستثمار من أجل تحسين مناخ الأعمال، وكذا اصلاح الوكالات المكلفة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال انشاء 12 مجمعا في اطار اعادة هيكلة القطاع العمومي الصناعي، حيث أن انشاء هذه المجمعات سيكون عن طريق عمليات الاندماج والامتصاص إلى جانب تعديل مسميات شركات تسيير المساهمات والمجمعات الصناعية التي تم بالفعل انشاؤها على غرار المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر "جيكا"، وكذا الشركة الوطنية للسيارات الصناعية.

---

[1]Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement ،**UNE NOUVELLE LOI POUR LA PROMOTION DES PME** http://www.mdipi.gov.dz/?UNE-NOUVELLE-LOI-POUR-LA-PROMOTION ،consulte le 01/01/2016،à 20.00.

[2] http://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=176 .Consulte le 01.05.2015à 21.00.

المبحث الثاني: دراسة استبيانية لتقييم النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لتحديد ما إذا كان النظام المحاسبي المالي ملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللإجابة عن هذا التساؤل يتطلب معرفة ما إذا كانت هذه المؤسسات لا تواجه صعوبة في تطبيقه وأن مختلف أساليب التقييم والقياس التي تنص عن كيفية معالجتها تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويلبي احتياجاتها المحاسبية ولا يزيدها تعقيدا.

المطلب الأول : مراحل إعداد استمارة استبيان الدراسة

تتطلب الدارسة الميدانية الاعتماد على جملة من الأدوات لضمان أفضل معالجة للموضوع، اتجهنا للاعتماد على الاستبيان كأول أداة لتحليل الموضوع ذلك باعتباره أداة واسعة الاستعمال من قبل الباحثين، بالإضافة إلى كونها ملائمة للإجابة عن فرضيات الدراسة المتعلقة بتقييم النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بمعيار الإبلاغ المالي للتقارير المالية IFRS-PME.

الفرع الأول : تحضير استمارة الاستبيان

استكمالا لمنهجية البحث وتحقيقا لأغراضه، ولتقييم الإفصاح المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الأحداث والعمليات المالية من خلال قواعد التقييم والسياسات المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي موضوع البحث فقمنا بتصميم استمارة استبانة لجمع البيانات الخاصة بالبحث الميداني، حيث تم إعداد هذا الاستبيان وتحيينه بعد الاطلاع على الأدبيات وبعض الدارسات السابقة ذات العلاقة التي تناولت المتغيرات التي شملها البحث مع إجراء بعض التعديلات بما يتلاءم وموضوع البحث .

وجاءت أسئلة هذا الاستبيان بصفة بسيطة وواضحة، حيث حاولنا فيها الابتعاد عن التعقيد حتى تكون قابلة للفهم من قبل الأفراد المستجوبين، وقد تضمن استبيان الدارسة قسمين، يتضمن القسم الأول أسئلة عامة عن المستوى التعليمي والتخصص العلمي والخبرة المهنية وطبيعة المؤسسات وحجمها، أما القسم الثاني فقد تضمن ثلاثة محاور تتضمن مجموعة من الأسئلة التي تناولت الجوانب المختلفة للتقييم والإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية من جهة وحول معيار الإبلاغ المالي الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتم تصميم أسئلة المحور الأول في مجال قواعد التقييم المحاسبي لمختلف مكونات عناصر القوائم المالية للإفصاح عن مختلف السياسات المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي وكذا حول متطلبات الإفصاح في القوائم المالية، أما المحور الثاني فقد تضمن تحديد مستخدمي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وملائمة مخرجات النظام المحاسبي المالي لمستخدمي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،كما روعي في تشكيل أسئلة المحور الثالث اختبار رأي العينة في ما إذا كان تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملائم في الوقت الحالي للإفصاح عن الأحداث والعمليات المالية.

الفرع الثاني : هيكل استمارة الاستبيان

بعد تصميم استبيان الدارسة من خلال الأدبيات السابقة المشابهة واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في مجال المحاسبة سواء في الحقل الأكاديمي أو المهني بحيث يغطي فرضيات وأهداف الدارسة، جاء في صورته النهائية كما هو مبين في قائمة الملاحق.

1.القسم الأول" السمات الشخصية ":وهو عبارة عن السمات الشخصية لأفراد العينة الدراسية، حيث تم جمع بيانات عن معدي القوائم المالية في عينة الدراسة من خلال إجابتهم على الاستبيان، المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي المسمى الوظيفي، اكتساب شهادات مهنية، عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي وطبيعة المؤسسة وحجمها، وذلك للاطمئنان إلى توفر المعرفة اللازمة لدى المجيبين بمحتويات الاستبيان وقدرتهم على الاستجابة لأسئلة الاستبيان وكذا تأكد من أن العينة المدروسة تشمل فقط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.القسم الثاني" مجالات ومحاور الاستبيان": هو عبارة عن مجالات الدارسة ويتكون الاستبيان من 46 فقرة موزعة على ثلاث محاور رئيسة هي:

1.2.المحور الأول: تقييم النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويتكون من المجالات التالية:

1.1.2.المجال الأول: صعوبة تطبيق طرق التقييم ومعالجة الأحداث المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

2.1.2.المجال الثاني: الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.2.المحور الثاني: احتياجات مستخدمي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويتكون من المجالات التالية:

1.2.2.المجال الأول: طبيعة مستخدمي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

2.2.2.المجال الثاني: ملائمة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لاحتياجات مستخدميها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.2.المحور الثالث: تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :ويتكون مما يلي

1.3.2.حيث يحتوي هذا المحور على مجموعة من الأسئلة لمعرفة قدرة ومدى جاهزية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثالث : اختبار صدق وثبات الاستبيان

يقصد بصدق الاستبيان تقيس أسئلة الاستبيان ما وضعت لقياسه.

1.اختبار صدق المقياس: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المجال الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وقد قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك من خلال حساب معاملات الارتباطين كل فقرة من فقرات مجالات استمارة الاستبيان والدرجة الكلية للمجال نفسه. ويوضح الجدول رقم (13) معامل

الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة ذات دلالة عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

الجدول رقم(14): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال

الرقم	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية Sig
14	اعادة تقييم التثبيتات الملموسة وغير الملموسة وفق طريقة اعادة التقييم.	0.804	0.002
15	تحديد القيمة القابلة للتحصيل.	0.829	0.000
16	معالجة المحاسبية لعقود الايجار.	0.763	0.000
17	دمج مصاريف القرض ضمن تكلفة اقتناء الأصل.	0.829	0.000
18	الفصل بين مصاريف البحث والتطوير .	0.763	0.000
19	تحديد مؤشرات انخفاض القيمة للتثبيتات الملموسة وغير الملموسة.	0.829	0.000
20	تحديد المدة النفعية للتثبيتات غير الملموسة .	0.829	0.000
21	تحديد مزايا المستخدمين بعد انتهاء الخدمة.	0.800	0.000
22	المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة.	0.886	0.000
23	اعتماد طريقة الاعتراف المسبق لعقود الانشاء .	0.767	0.000

المصدر: انطلاقا من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (13)معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$. وعليه يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (15): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال

الرقم	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية Sig
24	يتم الافصاح عن مختلف السياسات المحاسبية المتبعة لتقيم المحاسبي.	0.770	0.000
25	تلتزم مؤسستكم بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية ضمن قائمة المركز المالي.	0.789	0.000
26	تلتزم مؤسستكم بمتطلبات الإفصاح ضمن قائمة الدخل .	0.655	0.000
27	تلتزم مؤسستكم بمتطلبات الإفصاح ضمن جدول تغيرات في المركز المالي.	0.825	0.000
28	تلتزم مؤسستكم بمتطلبات الإفصاح ضمن جدول تدفقات الخزينة.	0.674	0.000
29	تلتزم مؤسستكم بإدراج الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.	0.674	0.000

المصدر: انطلاقا من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (15)معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$. وعليه يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (16): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية للمجال

الرقم	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية Sig
30	لدى مؤسستكم تعاملات دولية تتطلب تقديم معلومات حول وضعيتكم المالية.	0.753	0.011
31	حسب طبيعة مؤسستكم تعد الغاية من وراء اعداد القوائم المالية التسوية الجبائية.	0.800	0.000
32	توجد جهات خارجية اخرى تعتمد على القوائم المالية لمؤسستكم.	0.739	0.000
33	يراعي النظام المحاسبي المالي خصوصية مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	0.873	0.000

المصدر: انطلاقا من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (16)معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$. وعليه يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم(17): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال

الرقم	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمةالاحتمالية Sig
34	لدى مؤسستكم تعاملات دولية تتطلب تقديم معلومات حول وضعيتكم المالية.	0.775	0.006
35	حسب طبيعة مؤسستكم تعد الغاية من وراء اعداد القوائم المالية التسوية الجبائية .	0.781	0.000
36	توجد جهات داخلية وخارجية تعتمد على القوائم المالية لمؤسستكم .	0.857	0.000
37	يراعي النظام المحاسبي المالي خصوصية مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	0.857	0.000
38	لدى مؤسستكم تعاملات دولية تتطلب تقديم معلومات حول وضعيتكم المالية.	0.857	0.000

المصدر: انطلاقا من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (17)معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$. وعليه يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم(18): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال

الرقم	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمةالاحتمالية Sig
39	تطبيق معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملائم في بيئة الجزائر.	0.850	0.000
40	يعتبر معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل تعقيد من النظام المحاسبي المالي.	0.350	0.000
41	يتوجب تحين النظام المحاسبي المالي مع معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	0.788	0.000
42	يحقق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات ص و م مبدأ التكلفة والمنفعة من المعلومة المالية.	0.788	0.000
43	المؤسسات ص و م في الجزائر جاهزة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات ص و م.	0.852	0.000
44	لدى مؤسستكم الانظمة معلوماتية تساعد على تفعيل المعيار الابلاغ المالي الدولي الخاص.	0.745	0.000
45	الموظفين الحالين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديهم المهارات اللازمة لضمان لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بها.	0.759	0.000
46	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بحاجة إلى نظام محاسبي يتماشى وخصوصيتها.	0.850	0.000

المصدر: انطلاقا من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

يوضح الجدول رقم (18)معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$. وعليه يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

2. ثبات الاستبيان: ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وقد تحققت الباحثة من ثبات استبيان الدارسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

1.2.حساب معامل ألفا كرونباخ: تما استخدام هذا المعامل لقياس ثبات الاستبيان، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(19):ثبات الاستبيان وفق معامل ألفا كرونباخ

المحور	الفقرات	معامل ألفكرونباخ
1	تقييم النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	0.768
2	احتياجات مستخدمي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	0.646
3	تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للتقارير المالية للمؤسسات ص و م ملائم في الوقت الحالي.	0.652

المصدر: انطلاقا من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

واضح من النتائج الموضحة في الجدول رقم(18) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة في كل المحاور وتتراوح بين(0.64-0.76) وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع، ويكون الاستبيان في صورته النهائية كما هو في الملحق رقم (04) وبذلك تكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات استبيان الدارسة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدارسة واختبار فرضياتها.

3.معايير قياس الاستبيان :حيث تم استخدام طريقتين للتعبير عن الاجابة ويمكن توضيح طرق قياسهم في الجدول التالي :

الجدول (20): درجات مقياس ليكرت للاستبيان

الاستجابة	صعبة جدا	صعبة	صعبة نوعا ما	غير صعبة	غير صعبة جدا
الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على الاستبيان.

المطلب الثاني : منهجية الدارسة الميدانية

بعد اعداد استبيان والتأكد من صدق وثبات الاستبيان، تم نشر استبيان الدارسة للوصول إلى نتائج موضوعية تفي بغرض الدراسة، وتحقق الأهداف المرجوة منها، كان لابد من وضع منهجية للدراسة الميدانية ولذلك قمنا بتحديد النقاط التالية:

الفرع الأول :نشر استمارة الاستبيان

ولقد حاولت الباحثة اختيار عينة الدارسة على مستوى التراب الوطني، حيث شمل البحث عدة مؤسسات من مناطق مختلفة نذكر منها: الأغواط، ورقلة، الجلفة، بليدة، العاصمة، سطيف ،وهران كما استطاعت الوصول إلى عينة الدارسة من خلال مقابلات شخصية أو عبر الأنترنت، أين استطاعت الباحثة الحصول على إجابات مباشرة حول أسئلة الاستبيان.

الفرع الثاني : مجتمع الدراسة

يمكن حصر مجتمع الدراسة في معدي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعليه يمكن حصر عينة الدراسة كالتالي:

1.الفئة الأولى: المهنيين المعتمدين المسجلين في جدول المصنف الوطني للخبراء المحاسبيين ومحافظي الحسابات و المحاسبيين المعتمدين؛

2.الفئة الثانية : العاملين في مجال المالية و المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص.

الفرع الثالث: حدود و عينة الدراسة

تتمثل حدود وعينة الدراسة فيما يلي:

1. الحدود الزمنية: يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه الدارسة منذ بداية 01 ديسمبر2015 إلى غاية 5 ماي 2016.

2. الحدود المكانية: اهتمت هذه الدارسة بتقييم تطبيق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى 48 ولاية منها ولاية الاغواط و بعض الولايات الأخرى منها: ورقلة، الجلفة، بليدة، العاصمة، سطيف ،وهران.

3. الحدود البشرية: تستند هذه الدارسة لآراء واجابات معدي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء المهنيين الخارجين أو العاملين في مجال المحاسبة والمالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحائزين على مؤهل علمي في مجال المحاسبة.

4. الحدود الموضوعية : اهتمت هذه الدارسة بالمواضيع والمحاور المرتبطة بجانب التقييم المحاسبي والإفصاح من خلال القوائم المالية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

5. عينة الدراسة : بالنسبة لعينة الدراسة لم يتم تحديدها بشكل مسبق قبل توزيع أو نشر استمارة الاستبيان العادي حيث تم توزيع 150 استمارة على عينة من معدي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

لقد اعتمدنا في غالب الأحيان طريقة التسليم والاستلام المباشر، وأحيانا الاستعانة ببعض الزملاء، وبعد تجميع أكبر قدر ممكن من الاستمارات الموزعة قمنا بعملية الفرز و تنظيم الاستمارات الصالحة للدراسة قررنا الإبقاء على 100 استمارة

صالحة لتمثل عينة الدراسة وهذا بعد استبعاد 50 استمارة استبيان بسبب عدم تمتع أفراد العينة بالمواصفات اللازمة أو بسبب نقص المعلومات الواردة فيها أو لتضارب الإجابات التي تحتويها أو بسبب ضياعها و الجدول التالي يلخص ذلك

الجدول رقم(21): عدد الاستمارات الموزعة والمعتمدة

الاستمارة	العدد	النسبة %
الاستمارات الموزعة	150	100
الاستمارات المفقودة أو الضائعة	30	%20
الاستمارات الملغاة	20	%13.33
الاستمارات المعتمدة	100	%66.67

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان .

المطلب الثالث : تحليل البيانات الأساليب الإحصائية المستخدمة

قامت بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج التحليل الإحصائيSPSS، حيث قام الباحثة بعمليات فرز وتحليل الإجابات التي تضمنتها استمارة الاستبيان العادي، كما اعتمدنا في بناء قاعدة المعطيات على برنامجEXCEL2016 وتضمنت ورقة الحساب مائة سطر (100) وفقا لعدد الإجابات التي اعتمدت، وستة وأربعون(46) عمودا بخانة لكل جواب وبهذا تصبح قاعدة الاستبيان مكونة من (100*46)=.4600

1.أساليب الإحصائية المستخدمة تم تكميم المعطيات التي تتضمنها الخانات الناتجة عن تقاطع الأعمدة والأسطر بإتباع أسلوب الترميز العددي بحيث :

- يرمز للجواب نعم بالعدد (1)، الجواب لا بالعدد (2)؛
- يرمز للخيار الأول بالعدد (1)، الخيار الثاني بالعدد (2)،والخيار الثالث بالعدد (3)، والخيار الرابع(4).

ولقد استخدم الباحثة الأدوات الإحصائية التالية:

- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
- معامل ارتباط سبيرمان لقياس درجة الارتباط، ويستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات اللامعلمية.
- طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي كمعيار للحكم على استجابة أفراد العينة لكل فقرة من فقرات المحور الثاني والثالث حيث تم حساب المدى (5-1=4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية. ومن خلال الجدول رقم (21)يمكن توضيح طول الخلايا كالآتي:

الجدول (22): طول خلايا مقياس ليكرت لاستبيان الدارسة

طول خلايا في مقياس ليكارت	درجة الصعوبة	درجة الموافقة
متوسط من : 1-1.80	صعبة جدا	غير موافق بشدة
متوسط من : 1.80-2.60	صعبة	غير موافق
متوسط من: 2.61 -3.40	صعبة نوعا ما	محايد
متوسط من: 3.41-4.20	غير صعبة	موافق
متوسط من: 4.20-5	غير صعبة جدا	موافق بشدة

المصدر :من اعداد الباحثة استنادا إلى استمارة الاستبيان.

- اختبار الإشارة Sign Test لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة وهي (1.5و3).
- **الوصف الإحصائي لعينة الدارسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:** وفيما يلي عرض لعينة الدارسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

1.2.الخصائص الديمغرافية للعينة :

- **الجنس:**

الشكل رقم (3):توزيع المشاركين حسب الجنس

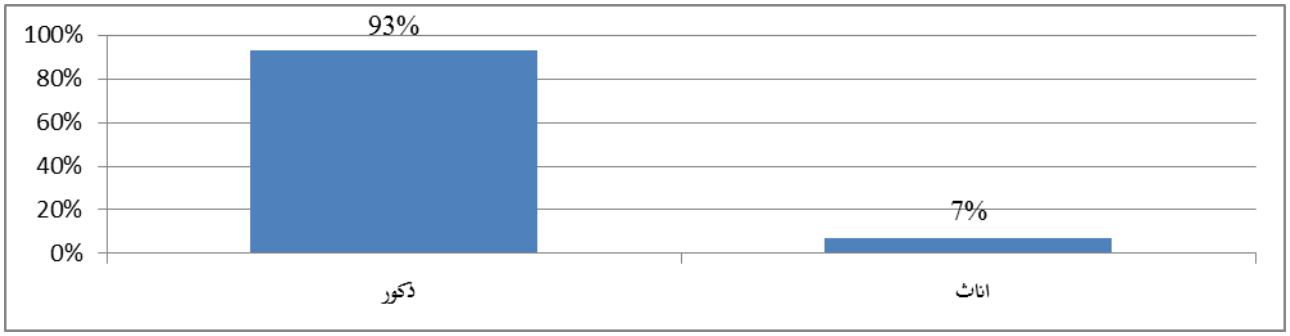

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

بلغت نسبة المشاركين من الذكور 93%من اجمالي المشاركين ،في حين بلغت نسبة الاناث 7%،وهذا بسبب ميول فئة الذكور لهذه المهنة في الجزائر.

- **السن :**

الشكل (4): توزيع المشاركين حسب الفئات العمرية

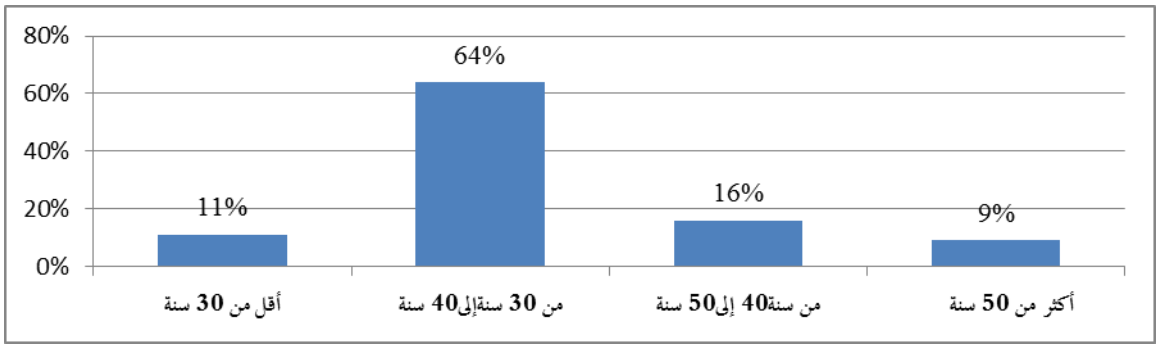

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

تم تقسيم العينة المستجوبة إلى أربعة فئات عمرية، اذ نجد الفئة المركزة هي الفئة الثانية (30-40 سنة) بنسبة 64% تليها الفئة الثالثة (40-50سنة) بنسبة 16% ، ثم الفئة الثالثة (أقل من 30سنة) بنسبة 11% في المرتبة ما قبل الاخيرة أما الفئة الرابعة (أكثر من50سنة)بنسبة 9%وهي في المرتبة الأخيرة.

يفسر تركيز الفئة العمرية الثانية وهي الفئة التي واكبت الانتقال إلى تطبيق نظام المحاسبي المالي فبالتالي فهي الفئة العمرية التي قد تكون استفادت من تكوين أكاديمي في الجامعات حول" معايير المحاسبية الدولية" ومن تكوين مهني كدورات تدريبية حول تطبيق النظام المحاسبي المالي وبالتالي تكون الفئة الأكثر مرونة والأكثر كفاءة من ناحية الإلمام بنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية .

- **المستوى العلمي :**

الشكل (5): توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي

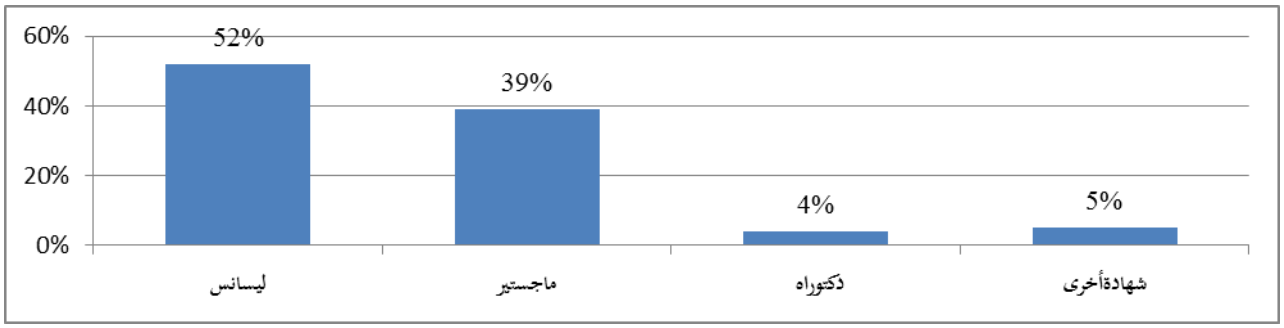

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

نلاحظ أن أكبر نسبة من أفراد العينة هي النسبة 52 **%** للأفراد الحائزين على شهادة ليسانس، تليها في المرتبة الثانية نسبة 39% للأفراد الذين لديهم شهادة الماجستير، ثم نسبة 5 % للأفراد الذين لديهم شهادات أخرى مهنية وفي المرتبة الأخيرة الفئة الحائزين على شهادة دكتوراه بنسبة 4% .يفسر تركيز الفئة الحائزين على شهادة ليسانس هو أن ارتقاء المستوى التعليمي لمهنة المحاسبة بعد ما كان أغلبية ممارسي مهنة المحاسبة حائزين فقط على شهادات المهنية.

- **الخبرة المهنية** : والشكل الموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية:

الشكل(6):توزيع المشاركين حسب الخبرة المهنية

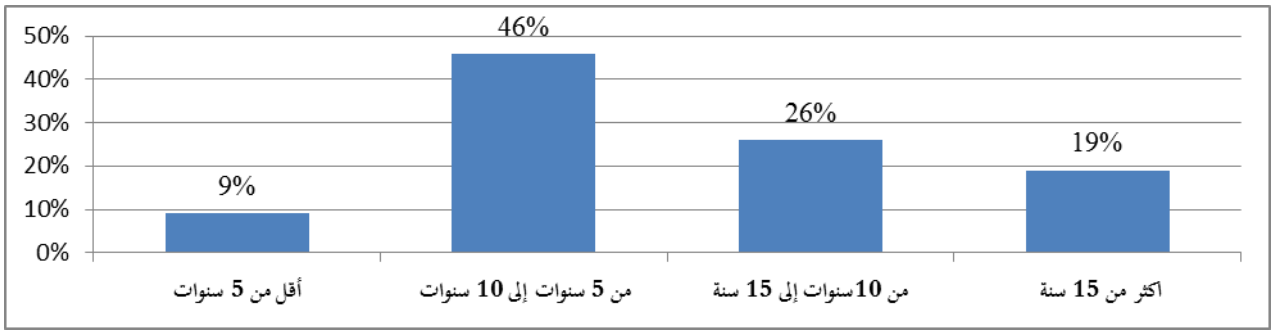

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

بلغت أكبر نسبة 46%للأفراد ذوي الخبرة التي تتراوح بين (5-10سنوات)، تليها نسبة 26%للأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين (10-15 سنة)، وفي المرتبة الثالثة بنسبة 19% الأفراد الذين تتجاوز خبرتهم 15 سنة وفي المرتبة الأخيرة الأفراد الذين يحزون على خبرة أقل من 5سنوات بنسبة 9%.ويفسر ذلك اعتماد المؤسسات محل الدراسة على الأفراد الذين يتمتعون بالخبرة المتوسطة والكفاءة العلمية الجيدة وهذا ما قد يساعدهم على في ايجاد حلول للمشاكل المحاسبية بطريقة علمية ومهنية في نفس الوقت.

- **القطاع** :والشكل الموالي يوضح طبيعة القانونية للعينة الدراسة

الشكل (7):توزيع أفراد العينة حسب القطاعات

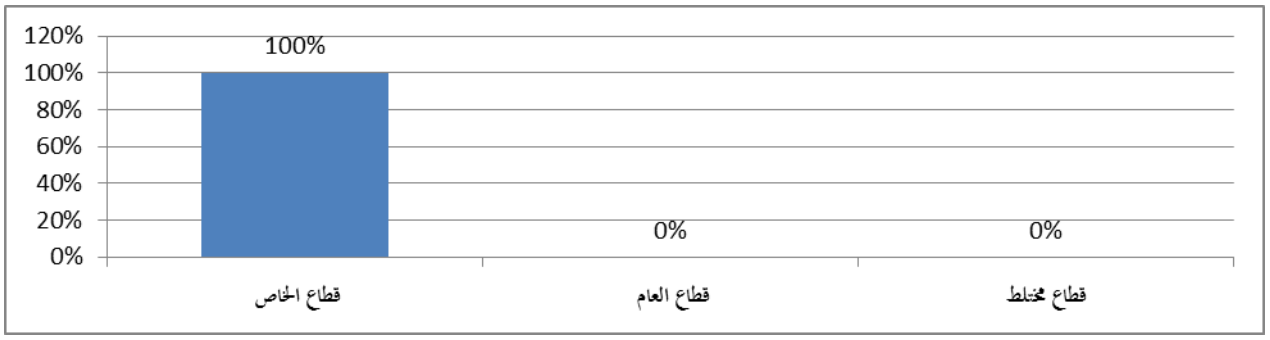

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

تفسر النسبة الكاملة للقطاع الخاص بنسبة 100%سياسة خصصه المؤسسات التي انتهجتها الجزائري حيث أصبحت تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة نسبة 99 %من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإحصائيات 2013 كما وضحناه سابقا في المبحث الأول.

2.2.خصائص المؤسسات قيد الدراسة : في هذا الجزء من الاستبيان نتعرف على طبيعة المؤسسات وعليه نستطيع تصنيفها حسب قانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **طبيعة النشاط** :يوضح الشكل المولي طبيعة النشاط المؤسسات قيد الدراسة

الشكل (8):توزيع المؤسسات حسب النشاط

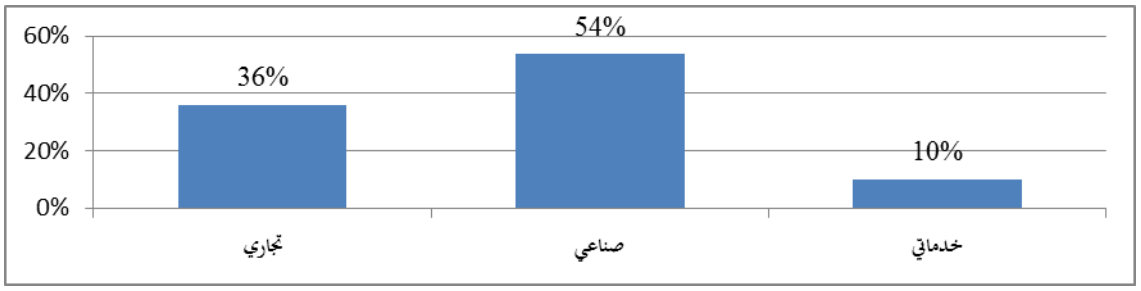

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

نلاحظ أن نسبة 54 %من المؤسسات محل الدراسة تمارس نشاط صناعي، وفي المرتبة الثانية المؤسسات تمارس نشاط تجاري بنسبة 36 % وفي المرتبة الأخيرة المؤسسات الخدماتية بنسبة 10%، وارتكزت العينة المدروسة على المؤسسات الصناعية لأنها الأكثر عرضة للتوجه نحو الأسواق العالمية.

- **توزيع أفراد العينة حسب طبيعة المؤسسة**: من خلال التسمية الاجتماعية للمؤسسات حددنا الطبيعة القانونية للمؤسسات كما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل (9):توزيع أفراد العينة حسب الطبيعة القانونية

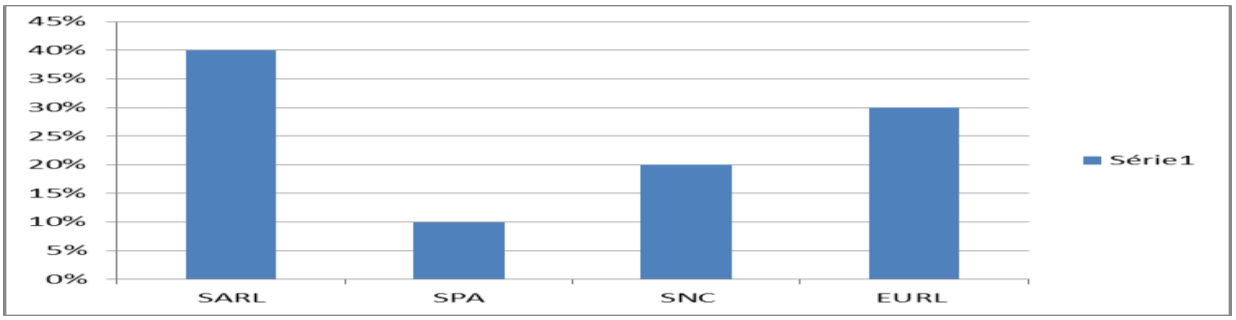

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

تأخذ المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة حيز كبيرا من العينة المدروسة بنسبة 40%،ثم تليها المؤسسات ذات الشخص الوحيد بنسبة 30 %، وفي المرتبة الثالثة شركات التضامن بنسبة 20%وفي المرتبة الأخيرة شركات المساهمة بالنسبة 10%.

- **عدد العمال**: يوضع الشكل الموالي عدد العمال في المؤسسات قيد الدراسة لسنة 2014.

الشكل (10):توزيع أفراد العينة حسب عدد العاملين

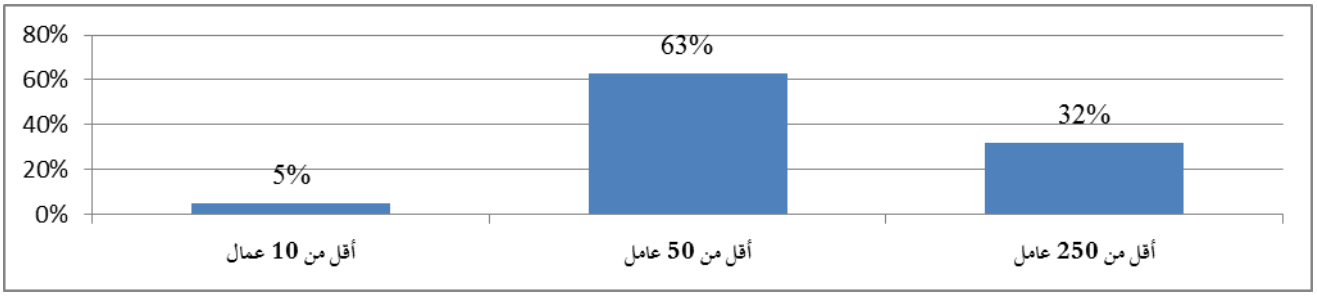

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

يوضح الشكل (10) أن المؤسسات التي تحتوي على أقل من 50 عامل تشكل النسبة الأكبر في العينة المدروسة بنسبة 63% وتليها المؤسسات التي تحتوي على أقل من 250 عامل بنسبة 32% وفي المرتبة الأخيرة المؤسسات التي لديها أقل من 10 عمال بنسبة 5%،وعليه فقد شملت العينة المدروسة التصنيف القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- **رقم الأعمال**: يوضح الشكل الموالي رقم أعمال للمؤسسات قيد الدراسة لسنة 2014.

الشكل (11):توزيع أفراد العينة حسب رقم الأعمال

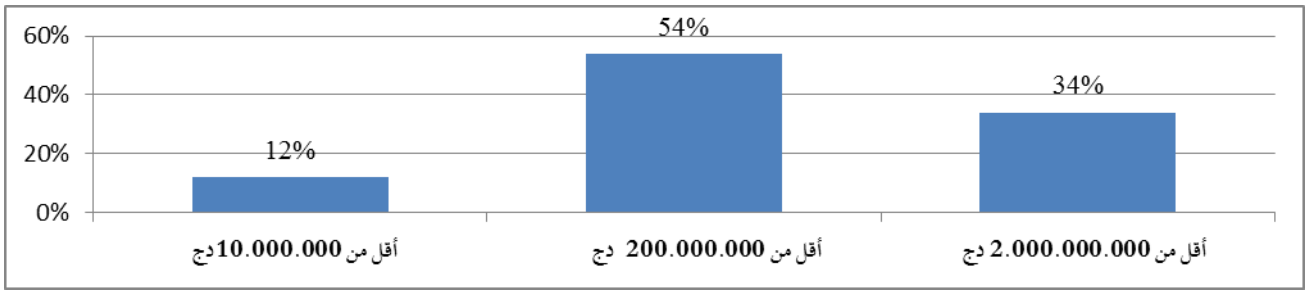

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من الشكل نلاحظ أن العينة المدروسة تحتوي بنسبة 54 %على المؤسسات التي يقل رقم أعمالها على200مليون دج وفي المرتبة الثانية المؤسسات التي يقل رقم أعمالها على 2 مليار دج بنسبة 34% وفي المرتبة الأخيرة المؤسسات التي يقل رقم أعمالها عن 10 مليون دينار بنسبة 12%. وعليه نستنتج أن العينة المدروسة تتجاوز تقريبا سقف المنصوص عليه حسب القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد سقف تطبيق المحاسبة "الخزينة" الذي هو بين (3ملايين دج –10ملايين دج) حسب القطاع وتطبق النظام المحاسبي المالي.

- **مجموع أصول الميزانية:** يبين الشكل المولي مجموع أصول المؤسسات قيد الدراسة لسنة 2014.

الشكل (12):توزيع أفراد العينة حسب مجموع الأصول

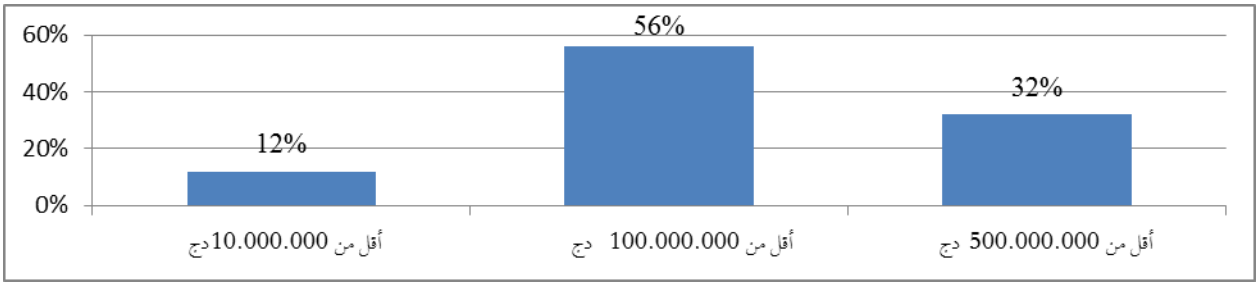

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

تتشكل العينة المدروسة من مؤسسات يقل مجموع أصولها عن 100 مليون دج بنسبة 56% وتحتوي كذلك على مؤسسات يقل مجموع أصولها عن 500 مليون دج بنسبة 32%وفي المرتبة الأخيرة المؤسسات التي يقل مجموع أصولها عن 10ملاين دج بنسبة12 %.

- **الجهة المقدمة للخدمات المحاسبية :** يوضح الشكل الموالي الجهة التي تقوم بإعداد القوائم المالية في المؤسسات محل الدراسة.

الشكل (13):توزيع أفراد العينة حسب جهة المقدمة للخدمات المحاسبية

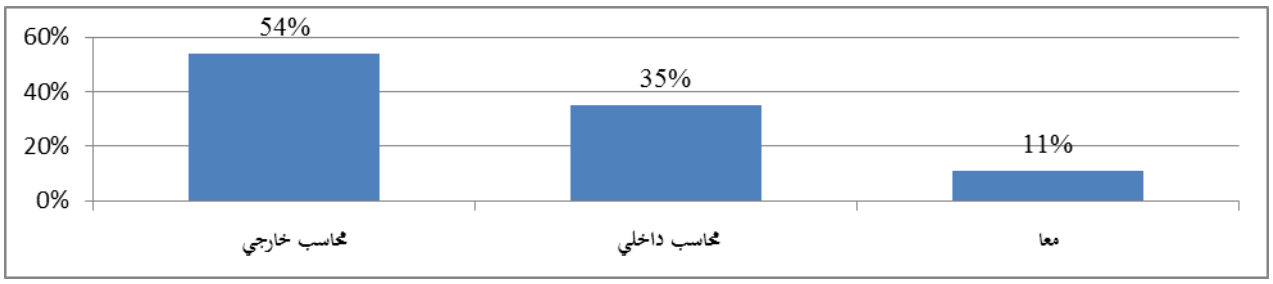

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

بلغت نسبة 54%من المؤسسات تعتمد على محاسب خارجي لإعداد قوائمها المالية، بينما نجد ما نسبته 35%من المؤسسات تعتمد على محاسب داخلي، و11%من المؤسسات قيد الدراسة تعتمد على كل من المحاسب الداخلي والخارجي. تفسر نسبة لجوء اغلب المؤسسات للمحاسب الخارجي كونه عادة هذا النوع من المؤسسات يثق كثيرا في خدمات المكاتب الخارجية كونهم لديهم الخبرات العالية في تأدية المهام المحاسبية، بالإضافة إلى تمتعهم بمؤهلات مهنية وأكاديمية عالية المستوى في مجال المحاسبة، وكذا من أجل تقليل الأعباء كون عادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل فقط ذوي الاختصاص في مجال الذي تنشط فيه.

- **التعاملات الدولية :** الشكل (14):توزيع أفراد العينة حسب التعاملات الدولية

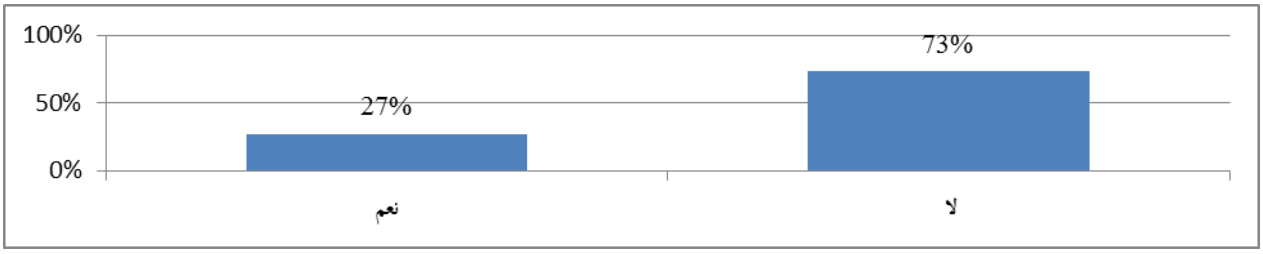

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

نلاحظ أن ما نسبته 73%من المؤسسات قيد الدراسة ليس لديها أي تعاملات دولية و27 %من المؤسسات لديها تعاملات دولية كما تقتصر فقط على الاستيراد .تفسر نسبة المنخفضة للتعاملات الدولية عدم جاهزية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للدخول في الأسواق العالمية كون المنافسة جد عالية ومازالت لم ترتقي للمستوى المطلوب.

المطلب الرابع: اختبار فرضيات الدارسة

أولا تم إيجاد النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي، ويستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحثة في وصف عينة الدارسة وكذلك لمعرفة ما إذا كانت لكل متوسط مجال من مجالات استبيان الدارسة، تم استخدام اختبار إشارة درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد أو الصعوبة نوعا ما أم لا.

الفرع الأول : اختبار الفرضية الأولى

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كان متوسط (الوسيط) درجة الإجابة يساوي قيمة معينة وذلك في حالة البيانات الترتيبية أو البيانات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي، وفي هذه الحالة يتم اختبار الفرضيات الإحصائية كالتالي:

تنص الفرضية الأولى: تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الإفصاح عن قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

ولاختبار صحة هذه الفرضية تم وضع مجموعة من الأسئلة التي تشكل استبيان الدارسة تضمنتها الفقرات من(14-29) تتعلق بصعوبة تطبيق أساليب القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويتم اختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيتين الفرعيتين كالآتي:

1. الفرضية الفرعية الأولى: تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في تطبيق قواعد وأساليب التقييم التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي. تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من(14-23) للمجال الأول: صعوبة تطبيق طرق التقييم ومعالجة الأحداث المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

باستخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كان متوسط (الوسيط) درجة الإجابة يساوي قيمة معينة وذلك في حالة البيانات الترتيبية أو البيانات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي وفي هذه الحالة يتم اختبار الفرضية الإحصائية التالية:[1]

1.1.الفرضية الصفرية(H_0):متوسط الإجابة يساوي (3) وهي صعبة نوعا ما حسب مقياس ليكرت المستخدم؛

2.1.الفرضية الصفرية(H_1): :متوسط الإجابة لا يساوي (3) وهي صعبة نوعا ما حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الجدول (23):يوضح النسب المئوية والمتوسط الحسابي المتعلقة بردود المؤسسات صعوبة تطبيق طرق التقييم ومعالجة الأحداث المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الرقم	الفقرات	النسبة المئوية					
		صعبة جدا	صعبة	صعبة نوعا ما	غير صعبة	غير صعبة جدا	المتوسط الحسابي
14	اعادة تقييم التثبيتات الملموسة وغير الملموسة وفق طريقة اعادة التقييم.	52	46	2	-	-	1,50
15	تحديد القيمة القابلة للتحصيل .	64	29	3	2	2	1,49
16	المعالجة المحاسبية لعقود الايجار.	50	15	32	2	1	1,89
17	دمج مصاريف القرض ضمن تكلفة اقتناء الأصل.	60	29	4	3	4	1,62
18	الفصل بين مصاريف البحث والتطوير .	64	29	3	3	1	1,48
19	تحديد مؤشرات انخفاض القيمة للتثبيتات الملموسة وغير الملموسة	60	29	5	4	2	1,59
20	تحديد المدة النفعية للتثبيتات غير الملموسة.	50	30	10	6	4	1,84
21	تحديد مزايا المستخدمين بعد انتهاء الخدمة.	66	30	4	–	–	1,38
22	المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة.	35	27	28	5	5	2,18
23	اعتماد طريقة الاعتراف المسبق لعقود الانشاء .	35	30	13	17	5	2,27

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS.

[1] حيث اذا كان P-value أكبر من مستوى الدلالة α= 0.05 فانه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء أفراد العينة حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن درجة صعوبة نوعا ما، أما إذاكانت P-value أقل من مستوى الدلالة α= 0.05 فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء افراد العينة يختلف جوهرياً عن درجة صعبة نوعا ما وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة صعبة نوعا ما وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت الإشارة موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة صعبة نوعا ما والعكس صحيح.

يبين الجدول (23) إن أغلبية المؤسسات تجد إما صعوبة جدا أو صعوبة في تطبيق طرق التقييم ومعالجة الأحداث المحاسبية المذكورة في فقرات المجال الأول، حيث جاءت نتائج تبين أن "تحديد مزايا المستخدمين بعد انتهاءالخدمة "جاءت في المرتبة الأولى من صعوب جدا تطبيقها، ثم تليها "الفصل بين تكاليف البحث والتطوير، وتحديد القيمة القابلة للتحصيل " في المرتبة الثانية، ثم يليها باقي طرق التقييم بدرجات متفاوتة نسبيا من الصعوبة. وترى الباحثة من خلال الجدول (23) يرجع سبب صعوبة تطبيق طرق التقييم المذكورة سابقا لكونها لا تعني بالدرجة الأولى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا يمكنها تطبيقها لأنها تفوق احتياجاتها، وهذا ما قد يقلل من صدق المعلومات المحاسبية والمالية نظرا لعدم تفعيل النظام المحاسبي المالي في هذا النوع من المؤسسات وعدم تقديم بعض تعديلات تراعي خصوصية المالية وكفاءة البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق النظام المحاسبي المالي كما هو معمول به في معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إلا أنه ولتأكيد هذه النتيجة تم استخدام اختبار الاشارة، لمعرفة إذا ما كان هناك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات فقرات المجال الأول والمتوسط الحسابي الفرضي 3 وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (24):يوضح نتائج اختبار الإشارة، المتعلقة بردود المؤسسات صعوبة تطبيق طرق التقييم ومعالجة الأحداث

الرقم	الفقرات	القيمة الاحتمالية	درجة الصعوبة
14	اعادة تقييم التثبيتات الملموسة وغير الملموسة وفق طريقة اعادة التقييم.	0.000	صعبة جدا
15	تحديد القيمة القابلة للتحصيل .	0.000	صعبة جدا
16	معالجة المحاسبية لعقود الايجار.	0.000	صعبة
17	دمج مصاريف القرض ضمن تكلفة اقتناء الأصل.	0.000	صعبة جدا
18	الفصل بين مصاريف البحث والتطوير .	0.000	صعبة جدا
19	تحديد مؤشرات انخفاض القيمة للتثبيتات الملموسة وغير الملموسة	0.000	صعبة جدا
20	تحديد المدة النفعية للتثبيتات غير الملموسة.	0.000	صعبة
21	تحديد مزايا المستخدمين بعد انتهاء الخدمة.	0.000	صعبة جدا
22	المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة.	0.000	صعبة
23	اعتماد طريقة الاعتراف المسبق لعقود الانشاء .	0.000	صعبة

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

يبين الجدول رقم(24) نتائج استخدام اختبار الإشارة لمعرفة إذا ما كانت متوسط درجة إجابة أفراد العينة المدروسة تختلف عن درجة صعبة نوعا ما 3 أم لا، ولقد بينت أن متوسطات كل فقرات المجال الأول لم تتجاوز 2.60 والتي تعني أن الاجابات في الفقرات بين صعبة وصعبة جدا حيث كانت القيمة الاحتمالية لكل الفقرات تساوي 0.000 وهي بذلك دالة احصائيا كونها أقل من مستوى الدلالةα=0.05 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لفقرات المجال الأول يختلف جوهريا عن درجة صعبة نوعا ما 3 وبما أن قاعدة القرار تشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة تكون نتيجة اختبار هذه الفرضية قبول الفرضية البديلة وبما أن إشارة الاختبار موجبة فان ذلك يدل أن العينة المدروسة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجد صعوبة في تطبيق طرق التقييم ومعالجة الأحداث المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي.

1.1.نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى: حسب نتائج اختبار الإشارة للمجال الأول نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة: تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في تطبيق قواعد وأساليب التقييم التي ينص عليها النظام المحاسبي

2. الفرضية الفرعية الثانية: لاتلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي. تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من(24-29) للمجال الثاني وفي هذه الحالة يتم اختبار الفرضية الإحصائية التالية:

1.2.الفرضية الصفرية(H_0):متوسط الإجابة يساوي (3)وهي حياد حسب مقياس ليكرت المستخدم؛

2.2.الفرضية الصفرية(H_1): متوسط الإجابة لا يساوي (3) وهي حياد حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الجدول (25):يوضح النسب المئوية والمتوسط الحسابي المتعلقة بردود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتزام بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها

الرقم	الفقرات	النسبة المئوية					المتوسط الحسابي
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
24	يتم الافصاح عن مختلف السياسات المحاسبية المتبعة لتقيم المحاسبي.	40	50	10	-	-	1,70
25	تلتزم مؤسستكم بمتطلبات الافصاح ضمن القوائم المالية ضمن قائمة المركز المالي.	4	4	-	68	24	4,12
26	تلتزم مؤسستكم بمتطلبات الافصاح ضمن قائمة الدخل .	-	20	2	56	22	3,80
27	تلتزم مؤسستكم بمتطلبات الافصاح ضمن جدول تغيرات في المركز المالي.	27	56	11	6	-	1,96
28	تلتزم مؤسستكم بمتطلبات الافصاح ضمن جدول تدفقات الخزينة.	70	20	2	4	4	1,52
29	تلتزم مؤسستكم بإدراج الايضاحات المتممة للقوائم المالية.	20	10	5	40	25	3,40

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

يبين الجدول (25) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تلتزم بفقرات المجال الثاني، الالتزام بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية (المركز المالي، حسابات النتائج، جدول السيولة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، الملاحق) بدرجات متفاوتة حيث تلتزم فقط بقائمة المركز المالي وقائمة حسابات النتائج اما الباقي الايضاحات والسياسات المحاسبية المتبعة وقائمة تدفقات الخزينة وقائمة التغيرات في المركز المالي فلا تلتزم بهم.

نفسر الباحثة التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإفصاح على كل من قائمة المركز المالي وحسابات النتائج كونهم من مرفقات المهمة في الإقرار الضريبي، وهذا ما يفسر أن معدي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرون أن قائمة التغيرات في المركز المالي وجدول التغيرات في الخزينة تفوق احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولتأكيد هذه النتيجة تم استخدام اختبار الاشارة، لمعرفة إذا ما كان هناك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات فقرات المجال الثاني والمتوسط الحسابي الفرضي وذلك من خلال الجدول رقم(26).

الجدول (26):يوضح نتائج اختبار الإشارة،لمعرفة مدى التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي

الرقم	الفقرات	القيمة الاحتمالية	درجة الموافقة
24	يتم الافصاح عن مختلف السياسات المحاسبية المتبعة لتقيم المحاسبي.	0.000	غير موافق بشدة
25	تلتزم مؤسستكم بمتطلبات الافصاح ضمن القوائم المالية ضمن قائمة المركز المالي.	0.000	موافق
26	تلتزم مؤسستكم بمتطلبات الافصاح ضمن قائمة الدخل .	0.000	موافق
27	تلتزم مؤسستكم بمتطلبات الافصاح ضمن جدول تغيرات في المركز المالي.	0.000	غير موافق
28	تلتزم مؤسستكم بمتطلبات الافصاح ضمن جدول تدفقات الخزينة.	0.000	غير موافق بشدة
29	تلتزم مؤسستكم بإدراج الايضاحات المتممة للقوائم المالية.	0.000	موافق بشدة

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

يبين الجدول رقم(26) نتائج استخدام اختبار الإشارة لمعرفة إذا ما كانت متوسط درجة إجابة أفراد العينة المدروسة تختلف عن درجة الحياد 3 أم لا، ولقد بينت أن متوسطات كل فقرات المجال الثاني في الأغلب مقسومة إلى نصفين والتي تعني أن الاجابات في الفقرات هي غير موافق بشدة أو موافق حيث كانت القيمة الاحتمالية لكل الفقرات تساوي 0.000 وهي بذلك دالة احصائيا كونها أقل من مستوى الدلالةα= 0.05 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لفقرات المجال الثاني يختلف جوهريا عن الحياد3 وبما أن قاعدة القرار تشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة تكون نتيجة

اختبار هذه الفرضية قبول الفرضية البديلة وبما أن إشارة الاختبار موجبة فان يدل ذلك أن العينة المدروسة لا تلتزم بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.

2.2.نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية : حسب نتائج اختبار الإشارة للمجال الثاني نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تلتزم بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.

3.اختبار الفرضية الأولى: تأسيسا على ما سبق فإن نتيجة اختبار الفرضية الأولى حسب نتائج اختبار الإشارة للمجال الأول والثاني تكون برفض الفرضية الصفريةH_0 وقبول الفرضية البديلةH_1 القائلة: تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الإفصاح عن قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

الفرع الثاني : اختبار الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية :يفوق النظام المحاسبي المالي احتياجات مستخدمي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولاختبار صحة هذه الفرضية تم وضع مجموعة من الأسئلة التي تشكل استبيان الدارسة تضمنتها الفقرات من(30-38)تتعلق بمعرفة طبيعة مستخدمي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويتم اختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيتين الفرعيتين كالآتي:

1. الفرضية الفرعية الأولى: هناك خصوصية معينة في طبيعة مستخدمي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من(30-33) للمجال الثالث: طبيعة مستخدمي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. باستخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كان متوسط(وسيط)درجة الإجابة يساوي قيمة معينة وذلك في حالة البيانات الترتيبية أو البيانات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي .وفي هذه الحالة يتم اختبار الفرضية الإحصائية التالية:

1.1.الفرضية الصفرية(H_0):متوسط الإجابة يساوي (3)وهي حياد حسب مقياس ليكرت المستخدم؛

2.1.الفرضية الصفرية(H_1): متوسط الإجابة لا يساوي (3) وهي حياد حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الجدول (27):يوضح النسب المئوية والمتوسط الحسابي المتعلقة بردود حول طبيعة مستخدمي القوائم المالية

الرقم	الفقرات	النسبة المئوية					
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي
30	لدى مؤسستكم تعاملات دولية تتطلب تقديم معلومات حول وضعيتكم المالية.	-	72	-	28	-	2,56
31	حسب طبيعة مؤسستكم تعد الغاية الاولى من وراء اعداد القوائم المالية هي التسوية الجبائية.	6	12	9	33	40	3,89
32	توجد جهات خارجية اخرى تعتمد على القوائم المالية لمؤسستكم .	5	9	5	40	41	4,03
33	يراعي ن م م خصوصية مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات ص و م.	9	70	6	6	9	2,36

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS.

من الجدول(27) نلاحظ أن المؤسسات قيد الدراسة وفقا لإجابات الفقرة الأولى من هذا المجال أن النسبة ضئيلة جدا من المؤسسات لديها مستخدمي القوائم المالية على المستوى الدولي وبنسبة 28 %من اجمالي المؤسسات قيد الدراسة ،وكما أن ما يقدر بـ74%من العينة المدروسة تجد أن الغاية الأولى من إعداد القوائم المالية هي التسوية الجبائية، ومن الفقرة الأخيرة من هذا المجال ترى جلها أن النظام المحاسبي المالي لا يراعي خصوصية مستخدمي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لمعرفة إذا ما كان هناك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات فقرات المجال الثالث والمتوسط الحسابي الفرضي وذلك من خلال الجدول رقم(28).

الجدول (28):يوضح نتائج اختبار الإشارة، لمعرفة خصوصية مستخدمي القوائم المالية

الرقم	الفقرات	القيمة الاحتمالية	درجة الموافقة
30	لدى مؤسستكم تعاملات دولية تتطلب تقديم معلومات حول وضعيتكم المالية.	0.000	غير موافق
31	حسب طبيعة مؤسستكم تعد الغاية الاولى من وراء اعداد القوائم المالية هي التسوية الجبائية .	0.000	موافق
32	توجد جهات خارجية اخرى تعتمد على القوائم المالية لمؤسستكم.	0.000	موافق
33	يراعي النظام المحاسبي المالي خصوصية مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	0.000	غير موافق

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

يبين الجدول رقم(28) نتائج استخدام اختبار الإشارة لمعرفة إذا ما كانت متوسط درجة إجابة أفراد العينة المدروسة تختلف عن درجة الحياد 3 أم لا، ولقد بينت أن متوسطات كل فقرات المجال الثالث أكبر أو أقل من 3 والتي تعني أن الاجابات في الفقرات هي إما غير موافق أو موافقة حيث كانت القيمة الاحتمالية لكل الفقرات تساوي 0.000 وهي بذلك دالة احصائيا كونها أقل من مستوى الدلالةα= 0.05 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لفقرات المجال الثالث يختلف جوهريا عن الحياد3 وبما أن قاعدة القرار تشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة تكون نتيجة اختبار هذه الفرضية قبول الفرضية البديلة وبما أن إشارة الاختبار موجبة فان يدل ذلك أن العينة المدروسة ترى أن هناك خصوصية معينة لمستخدمي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.1.نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى : حسب نتائج اختبار الإشارة للمجال الثالث نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة: هناك خصوصية معينة في طبيعة مستخدمي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.الفرضية الفرعية الثانية :ملائمة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي احتياجات مستخدميها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من(34-38) للمجال الرابع وفي هذه الحالة يتم اختبار الفرضية الإحصائية التالية:

1.2.الفرضية الصفرية(H_0):متوسط الإجابة يساوي (3)وهي حياد حسب مقياس ليكرت المستخدم؛

2.2.الفرضية الصفرية(H_1): متوسط الإجابة لا يساوي (3) وهي حياد حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الجدول (29):يوضح النسب المئوية والمتوسط الحسابي المتعلقة بردود حول ملائمة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لاحتياجات مستخدميها

الرقم	الفقرات	النسبة المئوية					
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي
34	تعكس القوائم المالية لمؤسستكم واقعها المحاسبي والمالي.	-	3	4	51	42	4,32
35	تتميز المعلومات الواردة في القوائم المالية بالدقة والوضوح.	-	2	1	61	36	4,31
36	تساعد القوائم المالية مستخدميها على اتخاذ القرار.	-	2	5	57	36	4,27
37	متطلبات تطبيق ن م م تفوق احتياجات مستخدمي القوائم المالية.	-	3	3	54	40	4,31
38	تحقق المعلومات الواردة في القوائم المالية فائدة أكثر من تكلفة اعدادها	-	9	5	54	32	4,09

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS.

يبين الجدول أعلاه أن المؤسسات محل الدراسة ترى أن استخدام النظام المحاسبي المالي يضفي الدقة والوضوح على القوائم المالية ويساعد على اتخاذ القرار ويفسر ذلك كون أن النظام المحاسبي المالي يعتمد في اطاره على المعايير المحاسبية الدولية الكاملة، وترى كذلك 60%من العينة أن متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي تفوق احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمعرفة إذا ما كان هناك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات فقرات المجال الرابع والمتوسط الحسابي الفرضي وذلك من خلال الجدول رقم(30).

الجدول (30):يوضح نتائج اختبار الإشارة، لمعرفة ملائمة النظام المحاسبي المالي لاحتياجات المؤسسات

الرقم	الفقرات	القيمة الاحتمالية	درجة الموافقة
34	تعكس القوائم المالية لمؤسستكم واقعها المحاسبي والمالي.	0.000	موافق بشدة
35	تتميز المعلومات الواردة في القوائم المالية بالدقة والوضوح.	0.000	موافق بشدة
36	تساعد القوائم المالية مستخدميها على اتخاذ القرار.	0.000	موافق بشدة
37	متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي تفوق احتياجات مستخدمي القوائم المالية.	0.000	موافق بشدة
38	تحقق المعلومات الواردة في القوائم المالية فائدة أكثر من تكلفة اعدادها	0.000	موافق

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS.

يبين الجدول رقم(30) نتائج استخدام اختبار الإشارة لمعرفة إذا ما كانت متوسط درجة إجابة أفراد العينة المدروسة تختلف عن درجة الحياد 3 أم لا، ولقد بينت أن متوسطات كل فقرات المجال الرابع تتجاوز 4.20والتي تعني أنها الاجابات في الفقرات هي موافق بشدة حيث كانت القيمة الاحتمالية لكل الفقرات تساوي 0.000 وهي بذلك دالة احصائيا كونها أقل من مستوى الدلالة0.05 =α مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لفقرات المجال الرابع يختلف جوهريا عن الحياد3 وبما أن قاعدة القرار تشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة تكون نتيجة اختبار هذه الفرضية قبول الفرضية البديلة وبما أن إشارة الاختبار موجبة فإن يدل ذلك أن النظام المحاسبي المالي يلائم احتياجات مستخدمي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.2.نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية : حسب نتائج اختبار الإشارة للمجال الرابع نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة: ملائمة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي احتياجات مستخدميها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.اختبار الفرضية الثانية : تأسيسا على ما سبق فإن نتيجة اختبار الفرضية الثانية حسب نتائج اختبار الإشارة للمجال الثالث والرابع تكون برفض الفرضية الصفريةH_0 وقبول الفرضية البديلةH_1 القائلة: يفوق النظام المحاسبي المالي احتياجات مستخدمي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثالث :اختبار الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة على أنه لا يمكن تطبيق المعيار الإبلاغ المالي الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ولاختبار صحة هذه الفرضية تم تقسيم الاختبار إلى قسمين، قسم تم وضع فيه مجموعة من الأسئلة التي تشكل استبيان الدارسة تضمنتها الفقرات من(40-46)تتعلق معرفة رأي العينة المدروسة حول ما اذا كانت متطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص الصغيرة والمتوسطة أقل تعقيدا من النظام المحاسبي المالي ويتم اختبار هذه الفرضية في هذا المبحث، أما القسم الثاني من الفرضية يتم معالجته في المبحث الثالث من هذا الفصل.

1.الفرضية الفرعية الأولى :تعتبر متطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص الصغيرة والمتوسطة أقل تعقيدا من النظام المحاسبي المالي تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من(40-46) للمجال الخامس وفي هذه الحالة يتم اختبار الفرضية الإحصائية التالية:

1.1.الفرضية الصفرية(H_0):متوسط الإجابة يساوي (3)وهي حياد حسب مقياس ليكرت المستخدم؛

2.1.الفرضية الصفرية(H_1): متوسط الإجابة لا يساوي (3) وهي حياد حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الجدول (31):يوضح النسب المئوية والمتوسط الحسابي المتعلقة بردود حول ما اذا كان معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص أقل تعقيدا من النظام المحاسبي المالي

الرقم	الفقرات	النسبة المئوية					المتوسط الحسابي
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
39	تطبيق معيار الابلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملائم في بيئة مثل الجزائر.	20	52	2	23	3	2,37
40	يعتبر معيار الابلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل تعقيد من النظام المحاسبي المالي.	19	52	1	22	6	2,44
41	يتوجب تحين النظام المحاسبي المالي مع معيار الابلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	32	23	1	40	4	2,59
42	يحقق معيار الابلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبدأ التكلفة والمنفعة من المعلومة المحاسبية والمالية.	18	30	3	44	5	2,88
43	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جاهزة لتوافق مع المعيار الابلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	20	52	2	23	3	2,21
44	لدى مؤسستكم الانظمة معلوماتية تساعد على تفعيل المعيار الابلاغ المالي الدولي الخاص.	19	51	2	22	6	2,40
45	الموظفين الحالين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديهم المهارات اللازم لضمان لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي الخاص بها.	14	53	3	22	8	2.55
46	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بحاجة إلى نظام محاسبي يتماشى وخصوصيتها.	5	20	2	68	5	2,48

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن ما نسبته 70% ترى أنه لا بد من تحيين النظام المحاسبي المالي مع معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يبرر النسبة المنخفضة من العينة التي توافق على تطبيق معيار الإبلاغ والتي تمثلت في 28 %فقط ويرجع ذلك أن47% من العينة ترى أنه ليس لديها الكفاءات البشرية لتطبيق المعيار الدولي و55% ترى أن معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص ليس أقل تعقيدا من النظام المحاسبي المالي، وترى الباحثة تضارب إجابات العينة المدروسة ويبرر بسبب عدم إلمام معدي القوائم المالية في المؤسسات بمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة. ولمعرفة إذا ما كان هناك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات فقرات المجال الرابع والمتوسط الحسابي الفرضي وذلك من خلال الجدول رقم(32).

الجدول (32):يوضح نتائج اختبار الإشارة، لمعرفة ما اذا كان معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص أقل تعقيدا من النظام المحاسبي المالي.

الرقم	الفقرات	القيمة الاحتمالية	درجة الموافقة
39	تطبيق معيار الابلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملائم في بيئة مثل الجزائر.	0.000	غير موافق
40	يعتبر معيار الابلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل تعقيد من النظام المحاسبي المالي.	0.000	غير موافق
41	يتوجب تحين النظام المحاسبي المالي مع معيار الابلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	0.000	غير موافق
42	يحقق معيار الابلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبدأ التكلفة والمنفعة من المعلومة المحاسبية والمالية.	0.000	محايد
43	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جاهزة لتوافق مع المعيار الابلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	0.000	محايد
44	لدى مؤسستكم الانظمة معلوماتية تساعد على تفعيل المعيار الابلاغ المالي الدولي الخاص.	0.000	غير موافق
45	الموظفين الحالين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديهم المهارات اللازم لضمان لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي الخاص بها.	0.000	غير موافق
46	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بحاجة إلى نظام محاسبي يتماشى وخصوصيتها.	0.000	غير موافق

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS.

يبين الجدول رقم(32) نتائج استخدام اختبار الإشارة لمعرفة إذا ما كانت متوسط درجة إجابة أفراد العينة المدروسة تختلف عن درجة الحياد 3 أم لا، ولقد بينت أن متوسطات أغلب فقرات المجال الخامس في حدود 2.40 والتي تعني أنها الاجابات في الفقرات هي غير موافق حيث كانت القيمة الاحتمالية لكل الفقرات تساوي 0.000 وهي بذلك دالة احصائيا كونها أقل من مستوى الدلالة0.05 =α مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لفقرات المجال الرابع يختلف جوهريا عن الحياد3 وبما أن قاعدة القرار تشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة تكون نتيجة اختبار هذه الفرضية قبول الفرضية البديلة وبما أن إشارة الاختبار موجبة فإن يدل أن المؤسسات المدروسة ترى أن المعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس أقل تعقيدا من النظام المحاسبي المالي.

3.1.نتيجة الفرضية الفرعية الأولى : حسب نتائج اختبار الإشارة للمجال الخامس نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة: تعتبر متطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص الصغيرة والمتوسطة ليست أقل تعقيدا من النظام المحاسبي المالي.

اختبار وجود المحددات المؤثرة على امكانية توافق الافصاح المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بها قمنا بإجراء دراسة القوائم المالية للمؤسسات لنفس العينة التي تم توزيع عليها استبانة، كما تم الحصول على القوائم المالية للعينة محل الدراسة من الموقع الرسمي للمركز الوطني للسجل التجاري[1] ،وتم اللجوء لهذه الطريقة لصعوبة الحصول على المعلومات.

المبحث الثالث:دراسة احصائية لتحديد المحددات المؤثرة على تطبيق معيار الإبلاغ المالي بالمؤسسات الجزائرية

من أجل اختبار وجود المحددات المؤثرة على امكانية توافق الإفصاح المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمعيار المحاسبي الدولي الخاص بها قمنا بإجراء دراسة القوائم المالية للمؤسسات لنفس العينة التي تما توزيع عليها استبانة ، كما تم الحصول على القوائم المالية للعينة محل الدراسة من الموقع الرسمي للمركز الوطني للسجل التجاري[2] ،وتم اللجوء لهذه الطريقة لصعوبة الحصول على المعلومات.

المطلب الأول :مفهوم نموذج الانحدار اللوجستي[3]

تحليل الانحدار بشكل عام هو عبارة عن نموذج يحلل ويفسر العلاقات الموجودة بين متغير تابع والمتغيرات المفسرة من خلال ربط هذه المتغيرات بمعادلة رياضية قد تكون خطية (الانحدار الخطي) و قد تكون غير خطية (الانحدار الغير الخطي) بعد تحديد شكل هذه العلاقة نقوم بتقدير معلم النموذج التي تعبر عن مقدار تأثر المتغير التابع بالمتغيرات المفسرة وذلك لغرض التفسير أو التنبؤ حسب طبيعة الدراسة.

الفرع الأول: ماهية النموذج الانحدار اللوجيستي

الانحدار اللوجستي ما هو إلا نوع من أنواع الانحدار يكون فيه المتغير التابع متغير نوعي قد يأخذ قيمتين (الانحدار اللوجستي الثنائي) وقد يأخذ أكثر من قيمتين (الانحدار اللوجستي المتعدد) ، إلا أننا في الانحدار اللوجستي يكون هدفنا ليس تفسير التغيير في قيم المتغير التابع وإنما تفسير إحتمال حدوث وعدم حدوث الظاهرة محل الدراسة ،وتمثل كمايلي :

الشكل رقم (15):معادلة الانحدار اللوجستي

$$p_i = E(Y_i \ / \ X_i) = \frac{e^{(B_0 + B_1 X_1 + \cdots + B_K X_K)}}{1 + e^{(B_0 + B_1 X_1 + \cdots + B_K X_K)}} \quad \text{(1).....}$$

[1] www.Sidjilicom.cnrc.dz
[2] www.Sidjilicom.cnrc.dz
[3] عبد الحميد محمد العباسي ،**الانحدار اللوجستي تطبيقات في العلوم الاجتماعية** ،معهدالدراسات والبحوث الاحصائية ،جامعة مصر ،سنة 2011،ص24.

Pi: تمثل احتمال حدوث الفئة او السمة من المتغير التابع.

B:تمثل معالم النموذج

من خلال المعادلة يتضح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة علاقة غير خطية ،لذلك هناك عدة تحويلات يمكن القيام بها لجعل العلاقة خطية من أشهر تحويل اللوجيت (Logit) فتصبح المعادلة السابقة تأخذ الشكل التالي:

الشكل رقم (16):تحويل اللوجيت

$$L = In\left(\frac{P_i}{1-P_i}\right) = B_0 + B_1X_1 + \cdots + B_KX_K \quad \ldots\ldots(2)$$

$\left(\frac{P_i}{1-P_i}\right)$: تمثل نسبة الرجحان (Odds ratios) والتي تعتبر الحجر الاساس في تفسير معلمات النموذج ،هذه النسبة تفسر حسب نوع المتغير المفسر .

الفرع الثاني :فروض النموذج اللوجيستي

- المتغير التابع متغير وصفي ثنائي أو متعدد ،التوقع الشرطي لهذا المتغير $E(y/x)$ عبارة عن متغير محدود (0,1)،أما المتغيرات التفسيرية فيمكن أن تكون مستمرة أو منقطعة ،وصفية ثنائية أو متعددة ،كما يفترض ان جميع المتغيرات تقاس بدون خطاء؛
- هناك علاقة دالية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية؛
- القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي تساوي صفر، كما الخطأ العشوائي يتبع توزيع ذو الحدين باحتمال يتحدد على أساس المتوسط الشرطي؛
- لا يوجد ارتباط بين الاخطاء العشوائية ؛
- لا يوجد ارتباط بين الخطأ العشوائي و المتغيرات التفسيرية؛
- لا يوجد ارتباط بين المتغيرات التفسيرية بعضها البعض بصورة كاملة إذ يجب حذف المتغيرات التي يوجد بينها علاقة ارتباط تامة.

الفرع الثالث :خصائص النموذج اللوجيستي

للنموذج اللوجيستي بعض الخصائص التي تميزه عن النماذج الاخرى وهذه الخصائص هي:

- لا يخضع هذا النموذج اي شروط مسبقة على المتغيرات التفسيرية ؛
- لا يحدد النموذج الى أي المجتمعات تنتني المشاهدات الجديدة فقط ولكنه يحدد ايضا احتمال هذا الانتماء كما أنه يمكن استخدامه لتحليل المتغير التابع الوصفي الثنائي والمتعدد؛
- تستخدم طريقة الإمكان الأعظم (ML)لتقدير معالمه وبالتالي تتوافر شروط الجودة في هذه التقديرات؛
- سهولة الحسابات المستخدمة في صياغة النموذج.

وبهذه الخصائص يصبح الانحدار اللوجيستي من أكثر النماذج ملائمة لتحليل المتغير التابع الوصفي الثنائي والمتعدد.

المطلب الثاني: متغيرات النموذج

إن الانحدار اللوجيستي من أكثر النماذج ملائمة لتحليل المتغير التابع الوصفي الثنائي والمتعدد وعليه تم استخدامه و للإجابة على الفرضية الثالثة التي تحتوي على متغير تابع ثنائي.

الفرع الأول :تحليل معطيات العينة

كما وسبق وذكرنا أنه تم استعمال في هذه الدراسة، المعطيات المحاسبية لـ100 مؤسسة جزائرية خاصة غير مالية لسنة 2014، للعينة سابقة الذكر في المبحث الثاني من هذا الفصل، حيث تم استعمال نفس العينة وذلك راجع إلى أنه لا يمكن إجراء نموذج لوجيستي دون تحديد رأي العينة المدروسة إتجاه معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS-PME.

الفرع الثاني :متغيرات الدراسة

انطلاقا من المعلومات المتوفرة لدينا من خلال دراسة الجداول المالية للمؤسسات العينة، وكذلك الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع والتي تم ذكرها في الفصل الثاني ، تم اختيار جملة من المتغيرات التي يمكن الاعتماد عليها لدراسة المحددات المؤثرة على توافق مع المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تقسيم هذه المتغيرات كما يلي:

1.المتغير التابع :يشكل المتغير التابع متغير وصفي لإمكانية التوافق مع المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث هذا المتغير ثنائي يحمل القيمة 0 اذا كان اختيار عدم امكانية التوافق مع المعيار المحاسبي الدولي ويأخذ المتغير القيمة 1 اذا كان اختيار امكانية التوافق مع المعيار المحاسبي الدولي.

2.المتغيرات المستقلة: سيتم استخدام جملة من المتغيرات المستقلة المستعملة عادة في الدراسات السابقة وهذا من خلال النقاط الآتية:

1.2.المتغير الحجم :هذا المتغير يسمح لنا بقياس حجم المؤسسة، فهناك جملة من الدراسات استعملت لتقدير هذه النسبة لوغاريتم كل من مجموع الأصول أو رقم الأعمال أو عدد العمال في المؤسسة ومن هذه الدراسات يمكن ذكر دراسة(Mohammed ELHADDAD and Rajaa AMZILE 2015)[1]وسيتم استعمال في هذه الدراسة لوغاريتم مجموع رقم الاعمال كمتغير يسمح لنا بتقدير حجم المؤسسة، وتم اختيار هذا المتغير لطبيعة المعطيات المتوفرة لدينا، وكذا بغية تجنب الارتباط المشترك القوي مع المتغيرات المستقلة الأخرى، ونرمز له بـ (SIZE)

SIZE=LOG(رقم الأعمال)

[1] Mohammed ELHADDAD and Rajaa AMZILE,**OP.CIT** ,P420.

2.2. متغير المديونية : هذا المتغير يسمح لنا بقياس نسبة المديونية في المؤسسات الجزائرية الخاصة، حيث هناك عدة دراسات استعملت نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الخصوم، و دراسات أخرى استعملت نسبة ديون طويلة ومتوسطة الأجل إلى إجمالي الخصوم والبعض الأخر استعمل نسبة الديون القصيرة الأجل إلى إجمالي، دراسة نذكر الدراسات هذه ،في هذه الدراسة سيتم استعمال:

$$DMT = \frac{\text{ديون وطويلة متوسطة الأجل}}{\text{إجمالي الخصوم}}$$

3.2.متغير المعاملات الدولية : هذا المتغير يسمح لنا بإدخال في النموذج متغير صوري يوضح مدى تأثير المعاملات الدولية التي تقوم بها المؤسسات على امكانية الافصاح وفق المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث هناك دراسات تستخدم لقياس حجم المعاملات الدولية من خلال الزبائن أو الموردين(الدوليين) ، وعليه يتم اعتماد الموردين الدوليين في الدراسة وعليه يصبح المتغير الصوري يساوي 0 إذا لم تكن هناك معاملات دولية و1 اذا وجدت معاملات دولية.

المطلب الثالث: نتائج النموذج الانحدار اللوجستي

فيما يلي نعرض نتائج النموذج والمتكونة من فرعين، الفرع الأول يعرض نتائج تساعدنا على تقييم النموذج من الناحية الاحصائية لمعرفة مدى قوته على تفسير الظاهرة المدروسة، وجزء وهو الأهم يعرض نتائج تساعدنا على تفسير العلاقة الموجودة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة. وقد تم الاستعانة بالبرنامج الاحصائي (SPSS)، بعد ادخال البيانات المطلوبة وقد قمنا بترتيب الجداول وعنونتها حسب التسلسل المعروف في الدراسة النماذج الاحصائية.

الفرع الأول: التقييم الكلي للنموذج

تم ترجمة بعض المصطلحات الاحصائية المعروفة ،وابقينا على البعض بدون ترجمة لعدم وجود اتفاق على ترجمة معينة.

1.الارتباط بين المتغيرات التفسيرية :يمكن توضيح العلاقة ما بين متغيرات النموذج عن طريق حساب الارتباطات بين المتغيرات، وهذا لكي نتفادى الارتباطات القوية بين المتغيرات المستقلة التي ستؤثر حتما بالسلب على النتائج التي سيتم التحصل عليها في النموذج، وبغية تفادي دراسة الارتباطات الثنائية لكل زوج من المتغيرات، سنقوم بتلخيص ذلك من خلال مصفوفة الارتباط الموضحة من خلال الجدول رقم (33).

الجدول رقم (33) :مصفوفة الارتباط

		Y	المعاملات الدولية	المديونية	حجم المؤسسة
Y	Pearson Correlation	1	-.096-	-.207-*	.081
	Sig. (2-tailed)		.344	.060	.423
	N	100	100	100	100
المعاملات الدولية	Pearson Correlation	-.096-	1	.062	-.002-
	Sig. (2-tailed)	.344		.542	.982
	N	100	100	100	100
المديونية	Pearson Correlation	-.207-*	.062	1	.084
	Sig. (2-tailed)	.060	.542		.405
	N	100	100	100	100
حجم المؤسسة	Pearson Correlation	.081	-.002-	.084	1
	Sig. (2-tailed)	.423	.982	.405	
	N	100	100	100	100

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من خلال المصفوفة الارتباط الموضحة أعلاه نلاحظ عدم وجود أي ارتباط بين المتغيرات التفسيرية عند مستوى الدلالة احصائية5 % ونلاحظ أن كل المتغيرات تفوق 5%وهذا ما يؤكد عدم وجود ارتباط.

2.اختبار جودة التوفيق للنموذج اللوجستي: يتم اجراء اختبار جودة التوفيق باستخدام اختبار Fفي الانحدار المعتاد أما في حالة النموذج اللوجيستي فيتم اختبار log likelihood RATIO الذي يتبع توزيعX2 وهذا المعايير تعتبر كبدائل لمعامل التحديد الخاص بالانحدار الخطي لذلك تسمى بأشباه معاملات التحديد ويأخذ الشكل التالي :

الشكل رقم(17) :معاملات التحديد

$$\textbf{Model } X^2 = -2\log(L_0/L_1) = -2(\log L_0 - \log L_1) \qquad \text{(3).....}$$

L_1: قيمة دالة الامكان الاكبر للنموذج المحتوي على (i) متغير .

L_0: قيمة دالة الامكان الاكبر للنموذج المحتوي على (i-1) متغير .

ونموذج كا^2 MODEL CH-SQUAREومعنويته وجودة توفيق النموذج Goodness of fit ومعنويته ومقدار التحسن ومعنويته ،ويمثل الجدول التالي القوة التفسيرية للنموذج .

الجدول رقم (34):معاملات جودة التوفيق

STEP	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	119.751a	.068	0. 95

المصدر : انطلاقا من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

يمثل هذا الجدول أشباه معاملات التحديد والتي تعبر عن القوة التفسيرية للنموذج ،من خلال هذا الجدول أن قيمة هذه المعاملات كانت متدنية جدا 95%في حدود نسبة القبول وهي 50بالمئة .

3.اختبار الدلالة الكلية لمعلمات النموذج (Hosmer-lemeshow):يهدف هذا الاختبار إلى معرفة الدلالة الكلية لمعلمات النموذج بمعنى هل جميع معلمات المتغيرات المفسرة تساوي الصفر أم هناك على الأقل معلمة واحدة تختلف عن الصفر، للقيام بهذا الاختبار نستخدم نفس المبدأ في حالة الانحدار العادي، وهو مقارنة القيم المتوقعة في حالة النموذج بدون متغيرات مستقلة مع القيم المتوقعة في النموذج الذي يحتوي على المتغيرات المستقلة .

جدول(35):اختبار الدلالة الكلية لمعلمات النموذج

مستوى الدلالة المحسوب	درجة الحرية	قيمة كاف تربيع
0.236	8	10.426

المصدر : انطلاقا من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى الدلالة المحسوب هو (0.23)أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة 5% أي أن النموذج يلائم البيانات بشكل جيد.

جدول (36):التوافق لاختبار الدلالة الكلية لمعلمات النموذج Hosmer-lemeshow)

	لا يمكن التوافق مع المعيار المحاسبي الدولي الخاص = y بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة		يمكن التوافق مع المعيار المحاسبي الدولي = y الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة		المجموع
	المشاهدة	التوقع	المشاهدة	التوقع	
1	9	9.149	1	.851	10
2	7	7.813	3	2.187	10
3	9	7.302	1	2.698	10
4	7	6.860	3	3.140	10
5	9	6.663	1	3.337	10
6	6	6.519	4	3.481	10
7	5	6.216	5	3.784	10
8	4	5.884	6	4.116	10
9	8	5.617	2	4.383	10
10	3	4.976	7	5.024	10

المصدر : انطلاقا من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

يمثل الجدول أعلاه القيم الحقيقية والقيم المتوقعة (المولدة من طرف النموذج)، من خلال الجدول التالي نلاحظ التقارب الكبير الموجود بين هذه القيم، وهذا ما يدل على التلاؤم الكبير بين النموذج والبيانات، أي النموذج يمثل البيانات تمثيل جيد.

4.جداول التصنيف: هي عبارة عن جداول تتكون من التصنيف المشاهد للحالات والتصنيف المولد من طرف النموذج من خلال هذا الجداول نستطيع معرفة نسبة التصنيف الصحيح ونسبة التصنيف الخاطئ، فكلما كانت نسبة التصنيف الصحيح كبيرة كلما كان النموذج ذو قدرة تنبؤية جيدة، ويكثر استخدام هذه الجداول إذا كان الغرض من النموذج هو غرض تنبؤي أكثر من تفسيري.

جدول رقم(37):جدول التصنيف

القيم المتوقعة			
نسبة التصنيف الصحيح	يمكن تطبيق المعيار =Y الإبلاغ المالي	لا يمكن تطبيق معيار = Y الإبلاغ المالي	القيم المشاهدة
95.5	3	64	لايمكن تطبيق معيار الإبلاغ المالي
18.2	6	27	يمكن تطبيق معيار الإبلاغ المالي
70.00	النسبة المئوية الكلية		

المصدر : انطلاقا من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

يوضع الجدول أعلاه نسبة التصنيف الصحيح لكل من الموافقين على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والغير الموافقين والنسبة المئوية الكلية، من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الغير الموافقين كانت أعلى من الموافقين تطبيق معيار الإبلاغ المالي (95.5%مقابل 18.2%)،كما تشير النسبة المئوية الكلية إلى قدرة النموذج على التصنيف أو التنبؤ قدرة لابأس بها حيث بلغت النسبة 70.0%،أي نسبة الخطأ تساوي 30.0% تم تصنيفهم بطريقة خاطئة من قبل النموذج.

المطلب الرابع :اختبار الفرضية الثالثة

للاستكمال اختبار صدق الفرضية الثالثة تم استخدام الانحدار اللوجستي للإجابة على الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على عدم وجود محددات مؤثرة على تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الفرع الأول : تفسير نتائج الانحدار اللوجيستي

1.اختبار معنوية ثوابت الانحدار: إن معامل الانحدار اللوجيستي كالانحدار المعتاد يقيس العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع ويتميز معامل الانحدار اللوجيستي انه تقدير غير متحيز وكفء ويمكن اختبار معنوية معامل الانحدار باستخدام الاختبار الاحصائي Waldالذي يتبع توزيع chi-square أما اذا كانت درجة الحرية تساوي الواحد فانه يساوي مربع t.

$$Wald=t^2=(b_i/\partial_{bi})^2 \quad \text{(4).....}$$

أو اختبار نسبة الترجيح ration de vraisemblance

وعلية الجدول رقم (38)يظهر نتائج الانحدار اللوجيستي كالتالي:

الجدول رقم (38) : نتائج تقدير معلمات النموذج ونسب الرجحان

الاختبار / المحددات	قيمة اللوجت	الخطأ المعياري	Wald	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية	معدل الرجحان	مجال الثقة المعدل	
						EXP(b)	الحد الأدنى	الحد الأعلى
المعاملات الدولية	-.531-	0.547	.941	1	.332	0.588	0.251	1.939
المديونة	-3.516-	1.718	4.188	1	.241	0.556	0.254	0.898
حجم المؤسسة	.339	0.307	1.223	1	.269	1.404	0.766	2.538
الثابت	-2.886-	2.365	1.490	1	.222	.0565	0.251	1.939

المصدر : انطلاقا من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

2.اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تنص الفرضية الفرعية على أنه لا توجد هناك محددات تؤثر على تطبيق متطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية للمعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. وعليه من الجدول (38)نستنتج أنه لا توجد دلالة الإحصائية لكل من الحد الثابت، المديونة، حجم المؤسسة والمعاملات الدولية عند مستوى دلالة 5 % دلالة ولا حتى عند مستوى دلالة 10%. وقيم معلمات النموذج والتي تمثل لوغاريتم نسبة الرجحان ليس لها دلالة تفسيرية هامة من نتائج النموذج الإحصائي، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ومنه الفرضية تطبيق الإفصاح عن المعلومات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يفسر من قبل المتغيرات: حجم المؤسسة والديون والتعاملات الدولية.

الفرع الثاني :نتائج الفرضية الثالثة

تأسيسا على ما سبق فإن نتيجة اختبار الفرضية الثالثة حسب نتائج اختبار الإشارة للمجال الخامس وحسب نموذج الانحدار اللوجستي فإننا نقوم برفض الفرضية الصفريةH_0 وقبول الفرضية البديلةH_1 القائلة: لا يمكن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. وهذا ما يعكس عدم جاهزية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لتطبيق متطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي الخاص بها.

خلاصة الفصل الثالث :

حاولنا من خلال هذه الدارسة التركيز على ثلاثة محاور رئيسية للإجابة عن تساؤل الرئيسي والمتعلق بإمكانية تطبيق متطلبات الإفصاح عن المعلومة المحاسبية والمالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحليل بيانات الدارسة الميدانية لعينة المدروسة تبين أن النظام المحاسبي المالي يصعب تطبيقه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما أنها لا تلتزم بمتطلبات الإفصاح وهذا راجع لكون متطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي تفوق احتياجات مستخدمين القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما قد يبرر ضرورة وجود نظام محاسبي يلائم احتياجاتها،كما أن مستخدمي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم المصالح الجبائية بدرجة الأولى، وهذا ما يعني خضوعها للقواعد الجبائية في تسجيل مختلف الأحداث الاقتصادية في قوائمها مالية وهذا مما يجعل هذه الأخيرة بعيدة كل البعد بأن تعكس مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي عن الشكل القانوني، كما أظهرت العينة المدروسة عدم إلمام بمتطلبات الإفصاح وفق المعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يبرر عدم مواكبة التغيرات الدولية في مجال المحاسبة وراجع لعدم تفعيل دور مجلس المحاسبة بتقديم نشرات دورية لمواكبة التغيرات باعتبار أن النظام المحاسبي المالي مستمد من المعايير المحاسبية الدولية وعليه لابد من تحينه.